ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

جماعة الإخوان 2

اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد

www.ecsstudies.com

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

جماعة الإخوان

اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد

www.ecsstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمى

إشراف وتحرير
د.**دلال محمود**

المنسق العام
صفوه إيهاب

إخـراج فنـي
إسلام علي

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

المحتويات

4 **كلمة المركز**

6 **الافتتاحية**

8 **التنظيم الدولي وإعادة هيكلة التحرك المستقبلي للإخوان**
ماهر فرغلي

18 **التنظيم في المملكة المتحدة.. حالة خاصة**
مجاهد الصميدعي

24 **الإخوان في فرنسا.. متأسلمون!**
جاسم محمد

30 **الإخوان في أوروبا.. بين الوجود الآمن والتقييد الحذر**
د. توفيق أكليمندوس

36 **شبكات الإخوان في الولايات المتحدة: مؤسسية التأثير**
صلاح وهبه

كلمة المركز

تمثل جماعة الإخوان المرجعية الفكرية الأولى لمعظم الجماعات الإرهابية التي تتوارى خلف الدين الإسلامي، ومنذ نشأتها عام 1928م على يد حسن البنا وهي تعمل في فلك السياسة، وغالبًا ما كان هذا بشكل غير مباشر إما لأنها كانت محظورة سياسيًا، وإما لاختبائها وراء ستائر «الدعوة» رافعة شعارها «السيفين»!. وواقع الأمر أنها جماعة سياسية منذ اللحظة الأولى لتأسيسها، تسعى ليكون نظام الحكم هو «الخلافة»، باعتبارها الهدف الأعلى المنشود، ولتحقيقه تمارس العنف متوارية خلف العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمية والدعوية.

وطوال تاريخ الجماعة، الذي قارب على مائة عام، تعرضت لحظر نشاطها في دولة المنشأ (مصر) عدة مرات قبل أن يتم إعلانها جماعة إرهابية عام 2013م، مما دفعها للانتشار في العديد من الدول، وجعلها تواجه العديد من المتغيرات داخل هيكل الجماعة وفي البيئة المحيطة بها، سواء في مصر أو في غيرها من الدول، هذه المتغيرات قد تدفع الجماعة للكمون أو لإتباع أساليب عمل تمكنها من البقاء واستمرار تأثيرها.

ومن هذا المنطلق يسعى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية كمؤسسة فكرية وبحثية أن يقدم للقراء والمتخصصين دراسة تحليلية حول جماعة الإخوان في هذه اللحظة الفارقة بالنسبة لها؛ إذ تواجه الجماعة تحديات كبرى، لعل أبرزها انكشاف أهدافها السياسية واعتمادها على العنف وارتباطاتها بالتنظيمات الإرهابية، إلى جانب انكشاف أهدافها في اختراق المجتمعات الغربية التي احتوت عناصر الجماعة منذ عدة عقود، مع الحرص على بحث حدود تأثير هذه المرحلة الحرجة لجماعة الإخوان على مستقبلها والبدائل التي يمكن أن تلجأ إليها لتجاوز هذه المرحلة. ولهذا يقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية هذه الدراسة بعنوان **(جماعة الإخوان)** والتي تقع في جزئين، وفي هذا المقام نقدم الجزء الثاني منها بعنوان **(اختراق المجتمعات... ودوائر التهديد)**؛ حيث يهدف لتوضيح هدف استراتيجية الإخوان في المجتمعات الغربية التي يقيمون فيها، من خلال بعض النماذج لهذه المجتمعات.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الإخوان المسلمون
بالشرقية

الافتتاحية

اعتمد تنظيم الإخوان منذ بداياته على الانتشار من خلال فروع له في عدة دول، وتأكد هذا النهج منذ الخمسينيات حين بدأ الانتشار الإخواني في الدول الغربية التي وفرت لهم ملاذًا آمنًا بعد هروبهم من مصر في ذلك الحين. وتأكد توغل عناصر الإخوان في المجتمعات الغربية في الوقت الراهن، وتنوع أنشطتهم في هذه المجتمعات بما وفر لهم قنوات متعددة للتأثير فيها، الأمر الذي تطور بما يهدد طبيعة المجتمعات الغربية، ويُنذر بعمل جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسها الإخوان على إيجاد مجتمع موازٍ داخل المجتمع الأصلي. وما زالت آثارهم مستمرة على المجتمعات الغربية، ويتضح ذلك مما يثار من مشكلات مجتمعية مرتبطة بهم في هذه الدول مثل صراعات الهوية ومشكلات العنصرية وجرائم الكراهية التي ارتبطت بها، ورغم هذا ما زالت هذه الدول ترفض الاعتراف بجماعة الإخوان كجماعة إرهابية، وما زالت علاقاتهم ومكاتبهم آمنة في الدول الغربية.

وارتباطًا بهذه الفكرة يتضمن الجزء الثاني من إصدار **(جماعة الإخوان)** والمعنون باسم **«اختراق المجتمعات.. ودوائر التهديد»**، على خمسة أوراق بحثية، تأتي الورقة الأولى بعنوان **(التنظيم الدولي وإعادة هيكلة التحرك المستقبلي للإخوان)** والتي توضح التوجه الأساسي الذي يحكم عمل التنظيم الدولي للجماعة منذ بداية الألفية، وهو تحويل الإخوان من تنظيم إلى تيار سياسي يصعب السيطرة عليه من خلال اختراق المجتمعات والوصول لدوائر العمل السياسي والتمكين في المجتمعات التي تتواجد فيها الجماعة رغم اختلاف طبيعة هذه المجتمعات. أما الورقة الثانية **(التنظيم في المملكة المتحدة..حالة خاصة)** فتعرض لحالة شديدة الخصوصية وهي المملكة المتحدة التي ارتبطت بنشأة الجماعة في مصر منذ عام 1928م، واستمر وجود رابطة ما بين جماعة الإخوان والمملكة المتحدة عامة وجهاز

الاستخبارات البريطاني على وجه الخصوص، وفي المرحلة الراهنة تعتبر لندن مقرًا هامًا للتنظيم الدولي للإخوان، ومركزًا أساسيًا في تحركاته. والورقة الثالثة فعنوانها **(الإخوان في فرنسا..متأسلمون)** كان اهتمامها الأساسي بالدولة الفرنسية، إذ توضح كيف ينظر المجتمع الفرنسي إلى جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسها الإخوان، من خلال بعض الأعمال الأدبية الفرنسية، والتي تُظهر اعتماد الإخوان على التسلل البطئ لتحقيق التمدد للوجود والنفوذ في المجتمعات الأوروبية.

ثم الورقة الرابعة **(الإخوان في أوروبا.. بين الوجود الآمن والتقييد الحذر)**، وهي تكمل توضيح حالة الإخوان في أوروبا وكيف تمتعوا بحرية حركة وقبول في المجتمعات الأوروبية، وتوضح أيضًا كيف بدأت هذه المجتمعات والحكومات الأوروبية تدرك التهديد الكامن الذي تمثله جماعات الإسلام السياسي التي تقودها جماعة الإخوان، خاصة فرنسا التي تحاول الدفع في سبيل تشكيل اتجاه أوروبي مضاد للإخوان. وأخيرًا تقدم الورقة الخامسة **(شبكات الإخوان في الولايات المتحدة: مؤسسية التأثير)** توضيحًا لشبكة الإخوان في الولايات المتحدة والتي بدأت منذ الخمسينيات، وتعمل على توظيف كافة اتصالاتها لتوجيه السياسة الأمريكية بما يتوافق مع مصلحة الجماعة ويوفر لها ملاذًا آمنًا في المجتمع الأمريكي.

التنظيم الدولي

وإعادة هيكلة التحرك المستقبلي للإخوان

ماهر فرغلي
خبير في شئون الجماعات الإرهابية

نحن أمام تطور في جميع مستويات العمل الإخواني، ومنها المرحلة الأخطر وهي تحول الإخوان إلى تيار عام، وانفصال جميع المؤسسات الإخوانية العاملة عن العمود التنظيمي للجماعة، لتعمل من خلال 5 محاور، الأول وهو المدخل الأيديولوجي، والثاني عن طريق المستقلين، والثالث عن طريق الدوائر الاقتصادية، والرابع عن طريق شبكة الجمعيات والمساجد، والأخير عن طريق قطاع متخصص في التواصل مع التنظيم العالمي.

إن موضوع هذه الورقات هي مراحل هيكلة العمل الإخواني العالمي، والتنظيم الميداني، وتحوله إلى نظام بلا تنظيم، وتجليات الجماعات الجديدة، والجهاز السري الجديد، والتصورات المستجدة، التي فهمنا لها سيؤدي بنا إلى فهم كيفية قدرة هذا التنظيم وحركته خلال الفترة المقبلة على تجاوز مأزقه الصعب والمصيري الذي يمر به في هذه الفترة، كما قدرته على التكيف مع مستجدات واستثمارها لصالحه، سواء بنيويًا أو من الناحية التنظيمية، وكيفية مواجهته لإدراجه كإرهابي.

تمهيد

روعي في استراتيجيات جماعة الإخوان طوال الوقت الحديث عن التنظيم العالمي باعتباره هيئة تنسيقية وفقط، إلا أن ما تم كشفه فيما بعد من أوراق أو اعترافات بعض القيادات أثبتت منطلقات سياسة التنظيم العالمي، وأهم المستلزمات الإجرائية لكل منطلق وبعض المهمات

المقترحة. منها على سبيل المثال: معرفة أرض الواقع، والسعي لإقامة الدولة الإسلامية، وقبول نوع من التعاون المرحلي بين الحركات المتشاركة مع الجماعة بالأهداف.

وما بين وثيقة التمكين التي تم اكتشافها مع قضية (سلسبيل) بمصر ووثيقة خطة مكتب الإرشاد العالمي بإسطنبول، عام 2013 تغير الكثير، حيث تم إضافة «كيانات تنظيمية» مُستحدثة، يحمل كل منها مسمى «جهاز»؛ للقيام بالمهام التنفيذية «الممهدة» لمرحلة التمكين، وهي «أجهزة» تتشابه في مضمونها -إلى حدٍّ بعيد- ومضمون الأقسام الداخلية «المعروفة» بكل قطر من الأقطار التي يتواجد بها فرع للتنظيم، إلا أنّ بعضها (أي: بعض تلك الأجهزة) مستحدث تمامًا (أي: ليس له نظير بالأقسام المحلية)، كما أنَّ كل «قسم محلي» ليس بالضرورة له «جهاز» مناظر، من الناحية العالمية، إذ يتوقف هذا الأمر على الحاجة المرحليّة لـ«التنظيم العالمي»، ومدى أهمية تأسيس «أجهزة عالمية» مناظرة لبعض «الأقسام المحلية»، من عدمه، فهي (أي: الأجهزة)، تُمثل -في مجملها- روافد للتغذية، و«التغذية المرتدة»؛ لدعم العمل العالمي، وبالتالي كان أن تم إخضاعها - بشكل مباشر - لإشراف قيادات مكتب الإرشاد العالمي (يُشرف على عمل كل جهاز، عضو من أعضاء المكتب)، ومن ثمَّ كان من محصلة هذا «التطور الأفقي» اعتماد إنشاء عدد من الأجهزة التنظيمية، منها: (جهاز الأمانة - جهاز التربية - جهاز الأخوات - الجهاز الطلابي - الجهاز السياسي - الجهاز الإعلامي - الجهاز المالي)، إلى جوار استحداث جهازي «التخطيط»، و«الدعم والإسناد»، و«مراكز للمعلومات»، إلى جانب إنشاء «مراكز للدراسات والبحوث» لتحقيق تلك الخطوة، فضلًا عن استخدام تلك المراكز كـ«واجهات بحثية» لإتمام اللقاءات التنظيمية.

لقد أثبتت محاضر تلك الاجتماعات، أن هناك تطورًا بالفعل بدأ منذ عام 2009 مع تجربة جاسم بن سلطان، وحل تنظيم الإخوان، ونجاح تلك التجربة في قطر، بتحويل التنظيم إلى تيار عام، وأن هذا ما سيجري تطبيقه عالميًا، وبالفعل بدأ ذلك عمليًّا مع فشل الإخوان في الاستمرار في الحكم بمصر، وهذا ما ستثبته الورقات بالحديث عن مراحل هيكلة العمل الإخواني العالمي، وكيفية العمل بنظام بلا تنظيم، والجهاز السري الجديد، ومركز العمل الإخواني في الاستراتيجية الجديدة، ومستقبل التنظيم بشكله الحالي.

(1) مراحل الهيكلة للعمل الإخواني:

مرّت هيكلة العمل الإخواني العالمي بمراحل متعددة، بدأت بالقسم الخاص الذي أسماه «البنا» (قسم الاتصال بالعالم الإسلامي)، الذي كان يستهدف إنشاء فروع للجماعة خارج مصر، والتواصل مع الشخصيات والتيارات القريبة من أفكارها، وتولى مسئوليته عبدالحفيظ الصيفي من العراق، والفضيل الورتلاني من الجزائر، وإسماعيل منذا من إندونيسيا، وتم تعديل اللائحة الخاصة بالتنظيم لتناسب الوضع الجديد، وأنشأت الجماعة أول شعبة، وكانت في دولة جيبوتي وذلك عام1933 م.

كان التنظيم العالمي في ذلك الوقت يتشكّل من أربع لجان: لجنة للبلاد الإسلامية في الشرق الأوسط، ولجنة للبلاد الإسلامية في الشرق الأقصى، ولجنة للمسلمين في أواسط آسيا، ولجنة للمسلمين في أوروبا، وابتدأت اللجان أعمالها بجمع المعلومات عن البلاد الإسلامية سنة 1945م.

ظلت إدارة التنظيم العالمي للجماعة بهذا الشكل لفترة طويلة من الزمن، وكان هدفها هو التمدد، حتى تعرضت الجماعة لضربة قوية من ناصر، وبعدها فرّ عدد من قيادات الإخوان، وعناصر شابة من الجماعة عقب إلقاء القبض على تنظيم سيد قطب العام 1965، وفكّر بعضهم في إنشاء تنظيم موازٍ، أو إحياء الجماعة في قطر آخر، وكان منهم محمد المأمون محرزي، الذي أنشأ ما يسمى (التنظيم الموحّد بدول الخليج)، وهو التنظيم الذي بدأ الهيكلة الحقيقية لعمل الإخوان بالخارج، قبل أن يختطفه مصطفى مشهور، ويعيد إدماج «الموحّد» مع الأفرع والأذرع الأخرى التي بدأت التشكّل.

في هذا التوقيت كانت المحاور للعمل كالتالي:

أ) محور التعريف بدعوة الإخوان، في هذا المحور استغلوا موسم الحج في توزيع كتيبات للتعريف بدعوة الإخوان.

ب) محور الانتقاء واختيار عناصر شابة وتربيتها تربية خاصة على النهج الإخواني، لتكوين طلائع لأقاليمها، وركائز لقيام عمل منظم وفق فقه الجماعة التنظيمي والحركي، وفق ما ورد في بعض الأوراق الخاصة بالقيادي محمد أبو السعود، وكان التركيز على عُمان وجنوب اليمن وموريتانيا والسنغال، وجميع البلاد الخليجية المجاورة بلا استثناء، وكان المسئول الدولي عنها هو كمال السنانيري.

جـ) محور التأجيل: أي تأجيل برامج حين توجد اجتهادات تقترب أو تبتعد عن خط التنظيم في بقية الساحات المجاورة.

د) علاج القصور: وهو تحقيق العلاقة بالمتبوع، وجعل الأقاليم عبارة عن روافد للتنظيم بمصر، تمدها عند الضرورة بما يؤدي إلى مواصلة العمل، وتأخذ منها التوجيه والإشراف.

في عام 1982 بدأت المرحلة الأخطر وفيها وضع الإخوان خطة مكونة من 14 صفحة تحت عنوان «نحو استراتيجية عالمية للسياسة الإسلامية.. منطلقات وعناصر ومستلزمات إجرائية ومهمات»، وكانت توجد بها لأول مرة استراتيجية واضحة للعالمي، تم بناؤها على مجموعة من المنطلقات:

المنطلق الأول: معرفة أرض الواقع.

المنطلق الثاني: الجدية في العمل.

المنطلق الثالث: المرونة المحلية.

المنطلق الرابع: الجمع بين السياسة والتربية.

المنطلق الخامس: السعي لإقامة دولة إسلامية.

المنطلق السادس: العمل الموازي التدريجي في السيطرة على مراكز القوى المحلية من جهة أخرى واستخدام العمل المؤسسي وسيلة لذلك.

المنطلق السابع: إتقان فن الممكن من الناحية المرحلية دون التفريط بالمبادئ الأساسية، والبناء المستمر للقوة اللازمة للدعوة، ودعم الحركات الجهادية في العالم الإسلامي بنسب متفاوتة قدر المستطاع.

المنطلق الثامن: بناء واعتماد على أجهزة رصد.

في الفقرة ب (مستلزمات إجرائية)، أهمها:

1. إنشاء مراكز رصد للمعلومات وتجميعها وتخزينها والاستفادة منها حين الحاجة مستعينين بالوسائل التكنولوجية الحديثة.
2. إنشاء مراكز للدراسات والبحوث وإنتاج بحوث علمية في القضايا السياسة في إطار إسلامي.
3. «عمل خريطة عقائدية زمنية للعالم بقصد إعطاء نظرة كلية شاملة: تشمل العالم منذ مائة سنة وحتى اليوم.
4. عمل خريطة مذهبية، ودراسات سياسية للعالم الإسلامي.
5. تشغيل كل طاقات العاملين لخدمة الدعوة وتفريغ العدد الكافي من الدعاة والقياديين.
6. فعالية جمع المال وضبط أوجه صرفه واستثماره.

في الفقرة «ج» (مهمات مقترحة) ضرورية:

1. العمل على تدوين دستور إسلامي.
2. العمل في المؤسسات المختلفة ذات مراكز القوى واستخدامها، وعمل مؤسسات إسلامية خاصة اقتصادية واجتماعية.
3. عمل جسور اتصالات مع الحركات الجهادية في العالم الإسلامي والأقليات الإسلامية.

أما في وثيقة اجتماعات العالمي بألمانيا، أنه في الثاني من يوليو لعام 1982، ذكر وفد مصري من الجماعة، أن اجتماعاتهم الخاصة كانت مرصودة، وأن الأمن المصري اكتشف أن أغلبهم مصريين، وإن ممثل دولة الإمارات الذي يحضر هو مصري أيضًا.

ذكرت الوثيقة أن التنظيم الدولي هيئات متعددة ومتنوعة ومنظمات إسلامية دولية «بالطبع أن أغلب هذه المنظمات تابعة للإخوان»، وأن إخوان الداخل ليست لهم سلطة على إخوان الخارج، وأن الإخوان شكلوا جهازًا سريًا جديدًا منذ عام ١٩٧٦، وأن ذلك كان السبب الرئيسي في اقتحام مقر «مجلة الدعوة» التابعة للجماعة، ثم اعتقال الإخوان كما كان ذلك سببًا مباشرًا في قرارات سبتمبر عام ٨١، وتكليف إبراهيم صلاح بعمل صفقة أسلحة، وأنه لما عجز عن إدخالها قام ببيعها لإيران، وأنه إذا تم إعدام أحد من قادة تنظيم الجهاد فسوف تكون هناك تصرفات فردية مسلحة.

في توقيت الوثيقة السابقة كان مصطفى مشهور قد اضطلع بدور كبير لتدشين التنظيم الدولي للإخوان، وبعد جولة خارجية لمدة سنوات، زار خلالها عديدا من الدول التي يوجد بها نفوذ للجماعة، عاد إلى مصر ليكون نائبًا للمرشد العام، بعد وفاة محمد حامد أبوالنصر عام 1996، لتبدأ المرحلة الرابعة في خطة تمدد وهيكلة التنظيم الدولي، الذي أصبح فيها مثل رأس يخرج منه أذرع وأفرع كثيرة، أهمها: مكتب الإرشاد العالمي (الإدارة العالمية)، الجهاز السياسي العالمي، الذي يطلق عليه (المنظور)، جهاز التخطيط، الجهاز الاقتصادي، التنظيم الميداني (جمعيات ومساجد وهيئات)

> **الانفصال بين الجيل القديم والجيل الجديد، الاهتمام بالعمل السياسي على حساب العمل الدعوي، عدم القدرة على الواقع السياسي، المتغيرات المستقبلية للتنظيم**

كما ورد في وثيقة فتح مصر اعتمد الدولي على ما يسمى (الحركيات)، وهي وجوب استخدام التخفي والتمويه، واستخدام المرحلية أي التدرج، وإقامة قنوات اتصال بين الإخوان والأحزاب الحاكمة، والشخصيات السياسية النافذة، والاستفادة من حالة «الامتداد الإعلامي» والميديا العالمية في خلق مساحة من الحرية لحركة الجماعة في المجتمعات، واختراق المؤسسات الصحفية خاصة الحكومية منها والتوافق مع المؤسسات المستقلة، واستثمار الانتخابات في الدعوة والترويج لحتمية الحل الإسلامي وعالمية الدعوة، واستخدام المساجد على أوسع نطاق، والنقابات المهنية والمنظمات المدنية في خلق هامش كبير للحركة، كما ديمومة الاتصال بحركات حقوق الإنسان الدولية.

وقد وضعت الجماعة خطة أطلقت عليها (التمكين)، تم تطويرها بدءًا من عام 2004، كانت أوروبا أحد محاورها، وفيها أن هناك خطةً عامةً، وخطةً متغيرة كل 4 أعوام، الخطة العامة يجب أن يحقق التنظيم فيها 100 هدف على مستوى الجماعة والأفراد والأعداء (أعداء المشروع الإسلامية)، أهم تلك الأهداف: الانتشار، التمكّن، تقليل الانشقاقات الداخلية، صنع أفراد أكثر انتماءً للسمع والطاعة، التخلص من الأعداء، وصناعة الأزمات الداخلية للأعداء، كل هدف له برامج خاصة، وخطط مرحلية تتغير كل 4 سنوات بحيث يحدث جرد ختامي يسأل التنظيم الدولي نفسه فيه ماذا حققنا؟، وماذا لم نحقق من أجل وضع خطة رباعية جديدة؟.

(2) من الهرمية إلى (نظام بلا تنظيم):

مع توالي الخطط بدأت استراتيجة الإخوان الجديدة، التي تقوم أساسًا على تجنب النقاش العام حول نواياها الحقيقية الشمولية، وتسويق خطاب مختلف، إلى أن تبلغ مرحلة الإمساك بدواليب الحكم في الشرق، وإقامة مشروع التمكين.

عوضًا عن الاستراتيجية الهرمية العنكبوتية الموروثة عن حسن البنا، اعتمد الدولي بدءًا من عام 2005 أسلوب يُسمى في التخطيط الاستراتيجي بـ«نجمة البحر خماسية الأذرع»، أي نظام بلا تنظيم، وجماعات حليفة وأفراد حلفاء غير الشركاء المباشرين.

النجمة الخماسية هو شكل يعتمد على جعل الجماعة كتيار واتجاه عام، وبدأ تجريب هذه الخطة في قطر عام 97 حينما حل الإخوان أنفسهم وأصبحوا كتيار داخل المجتمع القطري، وبدأ تنفيذها رسميًا عقب نجاح الثورة المصرية في 30 يونيو وعزل جماعة الإخوان، وعلى هذا عرفت الساحة الأوروبية انفصال اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، علما بأن هذا الاتحاد يضم المئات من الجمعيات المنتشرة في معظم الدول الأوروبية، ويعتبر الذراع الأوروبية للجماعة، وهذا تطبيق لأسلوب الجماعة الجديد.

ونظرًا لأن الإخوان المسلمين ليسوا حركة تراتبية رسمية أحادية البنية، بل هم نسيج معقد من المؤسسات والجماعات والأفراد، المنتسبين بعلاقات غير رسمية، وتربطهم أيديولوجية مشتركة، فإن الخطة الجديدة منحت التنظيم قدرة على المرونة والتكيف والتماسك والتعافي، لأن طبيعة ومكونات النظام غير واضحة.

استراتيجة الإخوان الجديدة، تقوم على وسائل التغيير المباشرة، مثل المنظمات، وغير المباشرة، مثل العمل الجماهيري، عن طريق الاحتواء، والتعايش، والتحييد، والاستقطاب، والنجمة الخماسية، مركزها هو الأيديولوجيا، وعلى يمينها المحفز، الذي ليس بالضرورة أن يكون إخوانيًا، وأسفله البطل، الذي هو نصير للجماعة بطريقة غير مباشرة، وأيسرها الدوائر العنقودية، وأسفلها الشبكة.

(3) الجهاز السري الجديد:

مع الاستراتيجية الجديدة أصبحت هناك محاولات منظمة ومنسقة من (الإخوان) والمنظمات المتفرعة منه تحت مختلف الأسماء والواجهات، للعمل بشكل جديد، وإلى حد كبير تغير الهيكل الجماعة القديم، ليعتمد تنظيمها العالمي الآن على عدة محاور هي: التنظيم الميداني والشبكة والدوائر العنقودية والجمعيات والمساجد والهيئات التعليمية والدينية والمؤسسات الخيرية والإنسانية، التنظيم النسوي والشبيبة، التمويل والاقتصاد يضم الشبكة، العلاقات العامة، التمويل والاقتصاد، المستقلون والمؤسسات المستقلة.

كان الإخوان سبقوا هذه الترتيبات باجتماعات مع شخصيات أوروبية ناقشوا فيها الخلاف بين الجماعة والغرب، والتعددية، وطبيعة الصراع الاسرائيلي الفلسطيني أهو ديني أم سياسي، ورأي الجماعة الحالي في المشاركة السياسية للمرأة، واشكالية الأقليات الدينية غير الإسلامية في الدول الإسلامية.

عقب الربيع العربي، قرر التنظيم الدولي بعدها أن يبدأ خطته الجديدة، وأن يستكمل ما يسمى بالهيئة الإسلامية الجامعة، التي تمثل الجماعة وفروعها، وتقسيم المناطق إلى 7 بالترتيب، شمال إفريقيا وتضم مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ثم أوروبا، أمريكا الشمالية والجنوبية وكندا، شرق آسيا والباسفيك، وسط آسيا، اليمن والخليج وإيران وأفغانستان، الشام.

- وضع مشرف خارجي على كل منطقة، مع استحداث وسائل جديدة للتواصل الفعّال بين المناطق.

في يوم 15 يناير 2013، تم عقد اجتماع للتنظيم الدولي بتركيا، أقر فيه تسمية أعضاء الجناح السري الجديد، وتوسيع مجلس شورى التنظيم الدولي، والتوسع لتمثيل المناطق ذات الثقل كالخليج، تنمية الموارد المالية، تطوير جهاز الاتصال والتعريف بالدعوة، تحديد الأوعية والكيانات التي تستوعب جهود الجميع، تبني ميثاق عالمي للعمل الإسلامي وتفعيله، تحديد آليات التنسيق مع باقي الجماعات الإسلامية المختلفة، وتطوير دائرة العلاقات العامة وإتاحة الفرصة من أجل لقاءات ذات أجندة يسبق التجهيز لها، والتعرف على أفكار ورؤى الدول والمؤسسات والشخصيات المهمة، تقديم بعض شخصيات الإخوان كرموز على الساحة العالمية، والعمل على إنشاء جماعات ضغط بالتعاون مع بعض البرلمانيين الإسلاميين، وبعض مؤسسات الغرب.

صدر عقب هذا الاجتماع قرار في أول مايو 2013، بتوسيع المكتب العالمي، وتفعيل تقسيم المناطق، والتنسيق مع الجماعات الإسلامية المختلفة.

تحديدًا في يوم 7 مارس عام 2013، أقام البرلمان الاوروبي اجتماعًا في بروكسيل حضره أبرز قيادات التنظيم العالمي من المغرب والجزائر وتونس ومصر وماليزيا وغزة وتركيا، وحضره قيادات من حزب النور السلفي بمصر، وبعض الخبراء الإسرائيليين، ناقشوا فيه مستقبل الإسلام السياسي ما بعد الربيع العربي، والموقف من التعددية السياسية، والعلاقة مع إسرائيل.

بعد ذلك أعلن خالد مشعل في شهر يونيو 2016، رئيس المكتب السياسي لحماس الوثيقة الجديدة لحماس، التي اعترف فيها في البند العشرين بوجود إسرائيل، والميثاق الجديد للحركة، وساعتها قال: إنها أعدت من طرف أكبر مكتب محاماة في لندن، يقصد مكتب توني بلير.

عقب سقوط مرسي اجتمع في إسطنبول بتاريخ 14/13/12 يوليو 2013 أعضاء من الدولي في فندق هوليداي (holiday inn) بالقرب من مطار كمال أتاتورك، وكان مقرر الجلسة هو التونسي راشِد الغنوشي نائب الأمين العام للتنظِيم الدولي وعضو اللجنة الاستشارية الدائمة وأحد أعضَاء لجنة الحكماء المنبثقة عن اجتماع التنظيم الدولي في 2008، محمود حسين الإبياري، علي محمد أحمد جاويش، إبراهيم المصري، المراقب العام لتنظيم الإخوان اللبناني (الجماعة الإسلاميّة)، علي باشا عمر حاج، المراقب العام لتنظيم الإخوان في القرن الإفريقي، محمد رياض شقفة، المراقِب العام لتنظيم الإخوان السوري، محمد فرج أحمد، القيادي في تَنظيم الإخوان في كردستان، زياد شفيق محيسن الراوي، المراقب في تنظيم الإخوان العراقي، وهو طبيب معروف عاش لسنوات في لندن، وكان مسئول الاتصال مع الاستخبارات الأمريكية قبل الإطاحة بصدام حسين، شيخان عبدالرحمن محمد الدبعي، القيادي في تنظيم الإخوان اليمني والمكلف السابق بالأفغان العرب من ذوي الأُصول اليمنية، محمد الهلالي النائب الثاني لرئيس حركة التوحيد والإصلاح المغربية،

أقروا فيه خطة الفرع المصري في مواجهة النظام الجديد، وإقرار السياسة الجديدة وهي تحول الإخوان إلى نظام بلا تنظيم خاصة بأوروبا وأمريكا ودول الخليج العربي.

(4) الشبكة والتنظيم:

يعتبر اتحاد المنظمات الإسلامية هو مركز الشبكة الجديدة للتنظيم الدولي، وهي تلك التي يطلق عليها التنظيم الميداني. الاتحاد الذي أعلن ظاهريًا استقلاله عن الجماعة يعقد مؤتمرًا سنويًا تحت في لوبورجيه في ضاحية باريس، وقوته تكمن في كونه عضو في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

التنظيم الميداني، يقوده الآن بأوروبا سمير فلاح، وهو مقيم بألمانيا، وهو مراقب الجماعة في أوروبا، وراشد الغنوشي مرشد روحي خلفًا للبناني فيصل المولوي، ويعاونهم عاملون في مؤسسات إخوانية مثل: عمار لصفر، برهام سيمار، الحاج ثامي بريز، بوبكر الحاج عمر، محمد الطيب الصغروني، صالح عريال، هالة خمسي، نصير كهول، محمود عواد، مخلوف ماموميش، بشار الصيادي، سحنون كراد، كريم منحوج، حسان الزواي، قطبي عبد الكبير.

أما الشأن الديني والاجتماعي، فسنجد الجيل المؤسس لا زال له حضور، مثل أحمد الراوي وأنس التكريني من بريطانيا، وأحمد جاب الله، وابوبكر عمر وعمر الأصفر، وفؤاد العلوي من فرنسا، ومصطفى الخراقيو، محمد الخلفي، وشكيب بن مخلوف بالسويد، وأبو شويمة بإيطاليا، وعماد البراني، ومحمد كرموص بسويسرا.

الملاحظ أنه حدثت عملية توريثية من الآباء للأبناء، سواء في تنظيم الشبيبة الأوروبية، أو التنظيم النسوي، على سبيل المثال، الشبيبة في السويد يقودها ابن مصطفى الخراق، ورئيس الكشافة السويدية ابن شكيب بن مخلوف.

هناك أيضًا المساجد والمراكز الثقافية التي تساهم في التأطير الديني للأقليات الإسلامية، ونجد كذلك العديد من المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية التي تُعنى بتمثيل الأقليات الإسلامية لدى السلطات الإدارية في هذه الدولة الأوروبية أو تلك، وأغلبها محسوب على دول عربية وإسلامية، أمام هذه المشهد المعقد، أخذنا نعاين ظهور تحديات دينية ذات منحى سياسي وإيديولوجي، ساهمت في تعقيد الوجود الإسلامي في أوروبا.

المقصود بالتجليات بالطبع هو الصور المتغيرة دائمًا لحركات الإسلام السياسي، والتحولات والتوالد الذي يجري لمنظمات إسلامية طوال الوقت سواء في الشرق أو الغرب، وهو ما أطلق عليه جيل كيبل، الذي التقى الغنوشي الأيام الفائتة، «الثورة الثقافية للجيل الثالث».

إن الشبكة التي يقودها سمير فلاح، ليست معنية بعمليات التمويل، التي لها أضلاع متعددة الآن، أهمها: التجارة في لحوم الحلال، التي تقدم للجماعة ما يوازي 14 مليار دولار، ثم شركات الطباعة والنشر، وتمويل الجمعيات الخيرية والتبرعات، وأرباح العمرة والحج والرحلات المدفوعة مقدمًا من قادة الصحوة.

التنظيم النسوي والشبيبة يسيطر عليها الجيل الثالث من أبناء وزوجات القادة، ومنهم على سبيل المثال نوره جاب الله، القيادية في المنتدى الأوروبي للمرأة المسلمة، زوجة احمد جاب الله، تونسي، وهم من صنعوا قضية الحجاب في أوروبا، حيث كان المنع في مصلحتهم، فقد أسسوا أكثر من عشرين مدرسة تربوية بفرنسا وحدها، وأكثر من عشرين في السويد بحجة أنها مؤسسات لا تمنع الحجاب، ومؤخرًا أقاموا اتحادًا للمدارس الإسلامية ومقره باريس، ويشرف عليه الجزائري مخلوف ماميش، والآن جارٍ تلميع طارق أوروبو، الإخواني، لتعيينه بفرنسا إمامًا للمسلمين.

أما محور العلاقات العامة والإعلام فهو مكون من شخصيات غير معروفة تنظيميًا، على سبيل المثال فاروق مسهل، عضو ما يعرف باسم المجلس الثوري المصري، وسها الشيخ، ونهال أبو ستيت، ومحمد حمدان، شقيق أسامة حمدان، مسئول العلاقات الدوليّة في حماس، وأحد مؤسسي المجلس النرويجي سنة 1993، كمظلة تجمع اليوم 34 مركزا ومؤسسة إسلامية في النرويج، حيث ينضوي تحت المجلس 9 من جملة أكبر 10 مؤسسات على الساحة الإسلامية العاملة في النرويج، ومن أبرز هذه المؤسسات: المركز الثقافي الإسلامي الألباني، والمركز الثقافي الإسلامي، والجمعية الإسلامية المشتركة للبوسنة والهرسك، والرابطة الإسلامية في النرويج، مركز التوفيق الإسلامي، إدارة منهج القرآن، مركز جماعة أهل السنة، وهو من ساهم في شهر مارس 2011، للإشراف على إنتاج فيلم «الحرية.. المساواة والإخوان المسلمون» الذي أعده وليد القبيسي.

(5) الشبكة السرية والمستقبل:

وفق ما ذكرته «بترا رامساور» في كتابها «الإخوان المسلمون في المستقبل: استراتيجتهم السرية، وشبكتهم العالمية»، فإن الإخوان سيستمرون في خطتهم القديمة، بنفس طريقة العمل السري القديم، لكن بصورة جديدة، وهي الالتجاء إلى التخلي عن مشروع الجماعة العالمي ظاهريًا، مع الاحتفاظ بعلاقات داخلية سرية مع التنظيم، والتحلل من الخطاب الديني القديم للجماعة، لتقديم صورة جديدة عن الحركية الإخوانية، وهذا كان قد اتضح في

جلسة مجلس العموم البريطاني مع إبراهيم منير، ورفاقه، كما اتضح في مؤتمر مسلمي سويسرا الـ21، حيث قدمت الجماعة نفسها انها مع الليبرالية الغربية، وأنه الحل الوحيد لمقاومة تطرف الجهاديين.

وهو شكل يعتمد على جعل الجماعة كتيار واتجاه عام، وعلى هذا عرفت الساحة الأوروبية انفصال اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، علما بأن هذا الاتحاد يضم المئات من الجمعيات المنتشرة في معظم الدول الأوروبية، ويعتبر الذراع الأوروبية للجماعة، وهذا تطبيق لأسلوب الجماعة الجديد.

لذا فمن المتوقع أن يمر التنظيم الدولي بمرحلة سكون في أعماله الظاهرية بسبب الأحداث الجارية، والعمليات الإرهابية الحاصلة، والانشطار الذي حدث في أروقة الجماعة، على الاستراتيجيات، لكن خطته الجديدة ستشكل تحديًا طويل الأمد، لأن الجماعة الآن لم تعد بشكلها القديم، لكنها نظام بلا تنظيم.

1. جماعات للدولي متعددة التجليات:

سنشهد وفق الخطة جماعات تابعة لدولي الإخوان متعددة التجليات، والمقصود بالتجليات بالطبع هو الصور المتغيرة دائمًا لحركات الإسلام السياسي، والتحولات، والتوالد الذي يجري لمنظمات إسلامية طوال الوقت سواء في الشرق أو الغرب، وهو ما أطلق عليه جيل كيبل «الثورة الثقافية للجيل الثالث من الجهاديين»، وهي ظاهرة جديدة ذات صلة بالعمل «الجهادي» يُميزها، على سبيل المثال، توظيف أبناء المنطقة المعنية بالاعتداء في تنفيذ هذه الاعتداءات، وهذا ما عايناه في عدة حالات أوروبية خلال السنين الأخيرة، لعل أبرزها حالة الشاب مراح في جنوب فرنسا

وبالحديث عن هذه التصورات سنجد التنظيم الدولي حاضرًا وسيحيلنا ذلك إلى لائحة عريضة من الفاعلين، بدءًا بالمؤسسات والمراكز الإسلامية، ونهاية بالأسماء الفكرية أو المحسوبة على أهل «الإسلام النظري»، وسنجد التيار الإخواني (حيث نعاين التفرعات الأوروبية «للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين»، كما سنجد لائحةً عريضة من المساجد والمراكز الثقافية التي تساهم في التأطير الديني للأقليات الإسلامية، ونجد كذلك العديد من المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية التي تُعنى بتمثيل الأقليات الإسلامية لدى السلطات الإدارية في هذه الدولة الأوروبية أو تلك، وأغلبها محسوب على دول عربية وإسلامية.

من التجليات أيضًا، أنه بخلاف السائد سلفًا مع التنظيمات التي تخضع لتراتبية هرمية، نحن اليوم أمام منظومة تترك «للجهادي» في المنطقة المستهدفة، حرية المبادرة، حسب الظروف المتاحة والإمكانات المتوفرة؛ كما أن هذا الجيل الجديد، سيستهدف أكثر دول القارة الأوروبية، بخلاف جيل تنظيم «القاعدة» الذي صبّ اهتمامه الأكبر على أمريكا، بالصيغة التي جسدتها على أرض الواقع اعتداءات 11 سبتمبر 2001، فهدفه من الإرهاب مزدوج وهو «زرع الرعب لدى العدو واستقطاب المتعاطفين.

إن هذه التجليات لوحظت مؤخرًا، في خلال الأربع سنوات الماضية، فقد توالدت مجموعات بأوروبا، قام عناصر داعش بالترحيب بهم على صفحات التنظيم الخاصة بـ(تليجرام) مثل السراج المنير، وصلاح الدين، وفي عام 2016 فقط، قتل في أوروبا أكثر من 151 شخصا نتيجة هذه المجموعات، فيما أصيب 350 آخرون، وفق تقرير لـ«اليوروبول» حول تطور الإرهاب في أوروبا.

2. إخوان كامنون وآخرون حركيون:

ستمثل الإخوان بخطتها الجديدة تحدٍ كبيرٍ، إذ إن هذه السيولة لا تمكن من مراقبة الشبكات التابعة للتنظيم، حيث يتحرك الآن في اغلب الدول وفق مشروعية قانونية، من خلال بناء شبكات ومساجد، والحصول على جمعيات، والانتقال منها إلى الشارع، دون إعلان تبعيته للجماعة.

وفق تقرير نشره «إسلاميزازيون» إلى أن الأئمة الذين لهم علاقة بالإخوان لا زالوا يسيطرون على منابر الدعوة الدينية رغم كل الظروف، سواء بإعلانهم الواضح بأنهم ينتمون لهذه الجماعة أو باعتبار أنه تم إعدادهم من قبل الإخوان وقام الموقع بإعطاء عدد من الأمثلة لبعض الأئمة التي يريد «حكيم القروي» ضمهم لجمعية ينوي تشكيلها لإدماج الإسلاميين، ومن أبرزهم: إمام بوردو «طارق أوبرو»: يدافع منذ سنوات وبشكل علني عن الخلافة الإسلامية والقراءة السلفية للقرآن كما أنه كشف في كتاب صدر عام 2013 عن انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين وكان ذلك في نفس التوقيت الذي قامت فيه الجماعات المسلحة للإخوان في تنفيذ عملياتها وهجوها على 80 كنيسة، فضلا عن اعتدائهم على بعض الأديرة في أماكن متفرقة.

نشر موقع (موندافريك www.mondafrique.com) مقالًا بعنوان (المساجد الفرنسية التي تستسلم للإغراءات)، لقي تفاعلًا واسعًا من طرف الأذرع الإعلامية للإخوان المسلمين (عرب٢١، الامارات ٢١، العمق، وبعض الإذاعات التي تعيش عن طريق ابتزاز ابناء الجاليات العربية وغيرها) في محاولة منهم للتشويش حول حقيقة ما يجري من قبلهم من محاولات للسيطرة على المساجد وسوق «الحلال» والحج والعمرة.

وفي الآونة الأخيرة وعقب مشروع فرنسة الإسلام الذي

قاده ماكرون بنصائح من صديقه التونسي حكيم قروي، سارت بعض المساجد في طريق الأخونة دون وعي من السلطات التي فشل وزير داخليتها الأسبق جان- بيير شوفينمو في إدارة «مؤسسة الإسلام في فرنسا» - وكان تنصيبه لرئاستها قد أثار استياء المسلمين، ما شجع الدولة على عرض مشروع «الإمامة العظمى»، وتعيين القيادي الاخواني المعروف طارق أوبرو على رأسها.

وجاء المؤتمر الذي تعقده الجماعة الاخوانية خلال هذا الشهر بمسجد فينيو بضواحي باريس، بمشاركة كل من: التونسي د عبدالمجيد النجار (القيادي في حركة النهضة، وعضو المجلس التأسيسي التونسي)، والتونسي عبدالله بن منصور (المراقب السابق لإخوان أوروبا)، والمغربي طارق أوبرو (مرشح الإمامة الكبرى في فرنسا)، والمايوتي محمد بجرفيل (عضو إفتاء إخوان فرنسا)، والمغربي محمد بن علي (عضو هيئة تدريس كلية إخوان باريس)، والمغربي محمد الحمري (عضو اتحاد المنظمات الإسلامية)، ليدلل كيف أن حكيم القروي يحاول توريط السلطات الفرنسية إلى تبني سياسة جديدة في تمثيل المسلمين في فرنسا، انتهت إلى التمكين للعناصر الإخوانية من قيادة مؤسسته الجديدة، وهو المعطى الذي أحدث شرخًا هيكليًا وتنظيمًا أفرز لنا أزمة خانقة في تمثيلية المسلمين في فرنسا.

ورغم أن المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية مؤسسة رسمية للمسلمين الفرنسيين؛ إلا أنه بشكل عملي يمثل سياسة أردوغان منذ تولي التركي أحمد أوغراس، بالإضافة إلى المشروع الجديد الذي تم إشهاره كمؤسستين في باريس: الأولى تحت بند الباب الثقافي من قانون 1901، والأخرى تختص بجانب العبادة وتخضع لقانون 1905. وترأس الأولى «حكيم القروي»، بينما تولى الثانية «طارق أوبرو»، إمام جامع بوردو، وهي رئاسة المؤسسة المختصة بالعبادات، ويساعده «محمد باجرافيل» إمام مسجد ايفري سور سي، والدكتور محمد بنعلي، إمام مسجد سان توان، وكلاهما من جماعة الإخوان!.

هنا نولي البحث عن تمويل أنشطة الإخوان في المساجد أولوية، حيث إلى جانب سيطرة التنظيم على سوقي الحلال والحج والعمرة، عهد إلى غالب بنشيخ، رئاسة موسسة الأعمال الخيرية الفرنسية لجمع الأموال من الدول الخليجية، لذا أتت زياراته الاخيرة لكل سفراء دول الخليج لإقناعهم بالانخراط في مشروع الجمعية!.

ويرى كتاب وباحثون ومنهم الأكاديمي المغربي د. عبدالحي السملالي، أن الديناميكية الديموغرافية التي يعرفها الإسلام، تفرض تنظيم المسلمين لكن ليس على هذا النحو، الذي جعل الإخوان يحصلون على وضع محدد وترتيبات فردية ومكان منفصل، مثل CFCM، ووجود شخصية مثل عبد الحق نبوي الذي يرأس المجلس الإقليمي لمسلمي الألزاس، وطارق أوبرو، النجم الإخواني الذي أعطي وسام الشرف الجمهوري أبريل 2017، ومرشح من قبل حكيم القروي مستشار ماكرون لإمامة المسلمين، رغم أنه ناشط ملتزم في اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا ـ الاخوانية ـ UOIF.

3. مواجهة دعوات الإرهاب بالاختراق:

الطريقة التي يعمل بها دولي الإخوان حاليًا هي نفسها التي نادى بها الإخواني القطري جاسم سلطان، وهي التي تسمح بتطعيم البِنَى بشبكة تواصل صلبة، مع التخلي عن الشكل الهرمي المعتمد من قبل الإخوان (العنكبوتي سابقًا)، لصالح شكل مسمار البحر ذي الأذرع الخمسة، حتى يصعب التعرف عليها، من خلال بنيتها السرية المعزولة المحاطة دائمًا، بمشاركين آخرين موّهوا صلاتهم بجماعة الإخوان حتى بات من الصعب كشفها.

بهذه الخطة يتحرك الإخوان وفق مشروعية قانونية، من خلال بناء شبكات ومساجد وجمعيات حقوقية، على سبيل المثال لا الحصر، منظمة الإغاثة الإسلامية من أكبر المنظمات التي أنشأتها الجماعة، وتعتبر مثالًا واضحًا على كيفية العمل التنظيمي الجديد.

أسس المنظمة إحسان شبيب بالإضافة إلى هاني البنا، والثاني ممولِ جمعية عيد المسلم، وقد كانت ميزانيتها، عام 2013، 126 مليون دولار أمريكي، وهي متواجدة في ثلاثين بلدًا، وقد أُنشئت المنظمة في برمنغهام، برقم 2365572، وأصبح لها أفرع في 28 دولة، تترأس إدارتها مجموعة من قيادات الإخوان، على رأسهم أحمد كاظم الراوي، وهو عراقي الجنسية.

وقد أكد بحث أجراه الصحفي الأمريكي المتخصص في شئون مكافحة الإرهاب، ستيفن إمرسون، في إحدى دراساته عن الإخوان، أنّ المنظمة وجميع المؤسسات التابعة لها، الموزعة على شكل جمعيات ومنظمات وهيئات مستقلة، هدفها الجوانب الثقافية والعلمية والاجتماعية والدينية، ليست أكثر من واجهات «إخوانية» في تيار عالمي له أبعاد سياسية مدروسة، وأنّ العديد من الجمعيات والمنظمات الإسلامية على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين، وتعمل على بناء مجتمعات موازية داخل أوروبا، بقيم تختلف عن قيم المجتمع الأوروبي وعاداته.

في نفس السياق، وهو محور البطل المستقل دخل التنظيم الدولي تمكنت الباكستانية ياسمين حسين زوجة وائل مصباح القيادي بالتنظيم الدولي من الحصول على وظيفة قيادية في منظمة العفو الدولية، وينقل كتاب (الصدمة) عن التايمز البريطانية كيف التقت مرسي حين

وصل للرئاسة، وباتت في منزل القيادي حسين القزاز، ثم اجتمعت بأحد مسئولي الحكومة وعادت إلى لندن في اليوم التالي، وكيف اخترق التنظيم (هيومان رايتس ووتش) ففي شهر مارس عام 2015 شن الحائزون على جائزة نوبل «ما يريد ماجوير»، و«أدولوفو بيريز» ومعهما أكثر من 100 شخصية أكاديمية هجومًا حادًا على المنظمة الأمريكية الأكثر شهرة في مجال حقوق الإنسان، وكان أهم ما وجوه لها وقوعها تحت تأثير الإدارة الأمريكية، وتحدثوا عن انتقالات لموظفي المخابرات الأمريكية داخلها، ويثبت الكاتب بوقائع متعددة العلاقة المتشابكة بين المنظمة والـ cia وكيف أن مهمتها بمصر كانت حماية الإخوان المسلمين، وكيف أن القيادي الإخواني أنس التكرتي، رئيس منظمة قرطبة في لندن، تعاون مع هيومان رايتس، وكيف نجح في تغليب وجهة نظر الإخوان داخل هذه المنظمة.

على هذا فقد أكد المعهد المصري للدراسات، التابع للجماعة، في دراسة مطولة، كيف واجه الإخوان قرارات اعتبارهم جماعة إرهابية، وتحديد جهة عليا داخل الجماعة تشرف على خطة التحرك والتنسيق بين كافة المستويات الإخوانية، خاصة تلك الجهات المعنية بالعلاقات الدولية، باعتبار أن الأمر يرتبط بصميم مهامها خاصة في بعده الدولي، وقيام هذه الجهة بالتواصل مع الجهات المنوط بها ملف العلاقات الدولية في الخارج، والاستفادة من تجاربهم في هذا الشأن، والتواصل مع بعض الشخصيات العالمية العامة سواء السياسية أو الدينية، وكذلك بعض الدول التي ربما تكون متعاطفة مع الإخوان للاستفادة من خبرتها في هذا الشأن من ناحية، وتشكيل فريق قانوني وإعلامي محترف لقيادة هذا الملف، مع ضرورة وجود شركة علاقات عامة كبرى تقوم بعملية الترويج لصورة الإخوان الإيجابية فيما يتعلق بنبذ العنف، فضلا عن ترتيب التواصل مع نواب الكونجرس سواء من الديمقراطيون الرافضون حتى هذه اللحظة لوصم الجماعة بالإرهاب، أو الجمهوريون الذين يمكن إقناعهم بخطأ هذا الموقف وأثره على دعم التطرف وعلى إفساد العلاقة مع المسلمين بشكل عام، وتشكيل لوبي إسلامي قوي للدفاع عن الجماعة.

الخلاصة

إن الانفصال بين الجيل القديم والجيل الجديد، الاهتمام بالعمل السياسي على حساب العمل الدعوي، عدم القدرة على الواقع السياسي، المتغيرات المستقبلية للتنظيم على المستوى القطري في بعض الأقطار ومنها مصر والأردن وتونس والمغرب، والمستوى الدولي، احتكار مصر لمنصب المرشد العام، الاجتماعات السرية مع الأوروبيين، الغليان المكتوم في صفوف القادة الدوليين، وفشل ما يُسمى ثورات الربيع العربي وحكم الإخوان، أدى إلى تكريس الخطة الجديدة لدولي الجماعة، التي تعتمد على جعل الجماعة كتيار واتجاه عام، وعلى هذا عرفت الساحة وانفصال إخوان الأردن، وحل الحزب في تونس، وتحولات أخوان المغرب، وانفصال اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا عن التنظيم الدولي، بعد مراجعات قام بها زعيمه السابق، التونسي عبدالله بن منصور، تسببت في خلافات حادة بين الجناح القطبي بزعامة المغربي شكيب بنمخلوف والعراقي أحمد الراوي والفلسطيني أنس التكريتي أدت لعزله والإتيان بالتونسي سمير الفلاح، علمًا أن هذا الاتحاد يضم المئات من الجمعيات المنتشرة في معظم الدول الأوروبية، ويعتبر الذراع الأوروبي للجماعة، وهذا تطبيق لأسلوب الجماعة الجديد، الذي سيعتمد على الالتجاء إلى التخلي عن مشروع الجماعة العالمي ظاهريًا، مع الاحتفاظ بعلاقات داخلية سرية مع التنظيم، والتحلل من الخطاب الديني القديم للجماعة، لتقديم صورة جديدة عن الحركية الإخوانية.

التنظيم في المملكة المتحدة..

حالة خاصة

مجاهد الصميدعي

باحث متخصص في دراسات الإرهاب

لم يعد خافيًا على الحركات الإسلامية علاقة جماعة الإخوان بالمملكة المتحدة، ولم يعد خافيًا محاولات الإخوان فرض أنفسهم كحل إسلامي سياسي ليتسيد الأنظمة الإسلامية بادعائه الإسلام الوسطي الذي أخفى ويخفي تحت جناحيه الكثير من الإرهاب، وكانت الجماعة منشأ للعديد من قيادات التنظيمات الإرهابية مثل «أيمن الظواهري» الذي كان أحد أعضاء الإخوان، وهو الآن زعيم تنظيم «القاعدة» الإرهابي بعد «أسامة بن لادن»، وكذلك الكثير ممن خرج من الإخوان ليصبحوا قيادات في «داعش» بمدينة الرقة السورية وبعض قادة الفصائل التي كانت تقاتل مع «داعش»

لمحة تاريخية

تعود جذور ارتباط الإخوان بالبريطانيين إلى عقود الهيمنة البريطانية والفرنسية على منطقة الشرق الأوسط، وكيفية استغلال الإثنيات العرقية والأيديولوجيات المناوئة في تنفيذ مصالح وأجندات غربية في بلدانهم، وجماعة الإخوان إحدى هذه الحركات التي يعود ارتباطها السري بالمملكة المتحدة إلى بداية الحرب العالمية الثانية وتحديدًا في عام 1941، كما أن هذه الحركات نفسها لم تُخفِ تمويلها من قبل بريطانيا المستعمرة، مما

مراحل وجود الإخوان في بريطانيا

أعطاها القدرة على التفرد ببناء أيديولوجيا دينية مبنية على أساس تنفيذ الأجندات الغربية، واستخدام الدين كقوة لتنفيذ هذه الأجندات.

وقد أشار «حسن البنا» في مذكراته «الدعوة والداعية» إلى تلقيه مساعدات مالية بلغت خمسمائة ألف جنيه مصري من هيئة قناة السويس المملوكة للحكومتين الفرنسية والبريطانية كمساهمة في بناء مسجد للإخوان في مدينة الإسماعيلية، حيث ساعدت هذه المنحة في بناء جماعة الإخوان. وهناك الكثير من الشواهد التاريخية التي تثبت علاقة الإخوان المسلمين بالمملكة المتحدة، ففي الوقت الذي كانت تتفاوض فيه بريطانيا لجلاء قواتها من مصر كان الإخوان بقيادة المرشد الثاني «حسن الهضيبي» يلتقون رسميًّا بالسفير البريطاني في مصر داخل السفارة البريطانية، واتهمت الحكومة في وقتها الإخوان بعرقلة مفاوضات الجلاء للقوات البريطانية من مصر. وفي إبّان تسلم الرئيس «جمال عبدالناصر» لقيادة الحكم في مصر، مثّل الدعم الغربي للإخوان بضرب المشروع الناصري في مصر أحد أبرز التحالفات البريطانية في تلك الحقبة. ويعد من أهم الاستراتيجيات الناجحة التي كانت جزءًا من السياسة التوسعية لبريطانيا، وهي إيجاد حليف غربي لها في مصر.

انتقل الكثير من قيادات الإخوان إلى أوروبا منذ نهاية الخمسينيات وأسسوا الكثير من المراكز الإسلامية التي ساعدت التنظيم على تطوير علاقاته بالحكومات الغربية، ومنهم على سبيل المثال «سعيد رمضان» الذي أسس المركز الإسلامي في جنيف عام 1961 ليصبح المركز الدولي

لقيادة الإخوان في أوروبا، وفقًا لما ورد في كتاب «التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين» لمارك كورتيس، الصادر عام 2014، و«سعيد رمضان» هو زوج ابنة «حسن البنا» مؤسس الجماعة.

استطاعت جماعة الإخوان أن تتخذ من بريطانيا ملاذًا آمنًا لها، وأن تؤسس شبكة من العلاقات السياسية والاجتماعية المهمة داخل المجتمع البريطاني ساعدتها في التمدد داخل بريطانيا عن طريق تأسيس «الرابطة الإسلامية» التي أسسها المصري «كمال الهلباوي» الأمين السابق للجماعة، واليوم تمتلك الجماعة 11 فرعًا في عموم بريطانيا. وقد شهد عقد الستينيات من القرن المنصرم صراعًا مريرًا بين الإخوان في مصر نتيجة لدعم بريطانيا للإخوان، حيث اتهمتهم حكومة القاهرة في وقتها بتدبير مؤامرة للانقلاب ضد النظام بمساعدة بريطانيا، خصوصًا بعد الدعم الذي قدمته مصر لانقلاب «عبدالله السلال» في اليمن ضد النظام الملكي في اليمن، والذي كان مدعومًا من بريطانيا والسعودية في حينها، وعلى إثر مؤامرة الانقلاب تم إعدام الكثير من قيادات الإخوان، ومنهم «سيد قطب» أحد أبرز المنظرين لجماعة الإخوان.

علاقة بريطانيا بالإخوان

تذبذبت العلاقات بين بريطانيا والإخوان في العقود المنصرمة، حيث تعاملت بريطانيا مع الإخوان على أساس المصلحة، كما يربطهم ميثاق يدعى «ميثاق الأمن» وهو يوفر للإخوان فرصة العمل في بريطانيا على ألّا يتعرضوا لأمن بريطانيا، أي لا تكون بريطانيا هدفًا للإرهاب. لم يكن هذا الميثاق ثابتًا؛ حيث تتعامل بريطانيا مع الإخوان وفقًا لمتغيرات المصلحة الوطنية، تحركهم عندما تقتضي المصلحة، وتتركهم لمصيرهم عندما تنتفي الحاجة.

كان الإخوان في الستينيات والسبعينيات سببًا رئيسيًا للاضطرابات في مصر، ووظفتهم بريطانيا لمواجهة المد الاشتراكي والشيوعي في مصر، في محاولة لتقويض علاقة مصر بالاتحاد السوفيتي. فكان استخدام الإخوان كأدوات للضغط، حيث تشير العديد من المصادر إلى أنها في بعض الأحيان كانت تقوم بتزوير منشورات باسمهم لتكفير الجيش المصري باعتباره جيشًا يستخدم سلاح الشيوعيين الذين تكفرهم الجماعة، خصوصًا في اليمن عندما كانت تُلقَى منشورات باسم الإخوان على اليمنيين لقتال الجيش المصري، كانت هذه من أبرز الأمثلة على استخدام الإخوان في التحريض داخل مصر.

في بداية عقد التسعينيات أصبحت بريطانيا مركزًا لتنظيمات الجهاد العالمي، وكان الإخوان جزءًا من هذه التنظيمات، تم منحهم حق اللجوء في بريطانيا وترك لهم المجال في تأسيس مراكز إسلامية تروج لأفكارهم حتى أطلق على لندن اسم لندنستان، وذلك لكثرة الجماعات الإسلامية التي أصبحت متواجدة في لندن، غير أن بريطانيا استفاقت بعد أحداث 2005 في تفجيرات مترو لندن التي راح ضحيتها 57 شخصًا، فأصبحت علاقة بريطانيا بالإخوان بين شد وجذب، حيث كثيرًا ما يستخدم الإخوان علاقاتهم السياسية داخل الحكومة البريطانية لإيقاف أي قرار من الممكن أن يشكل خطرًا على تواجدهم أو نفوذهم السياسي داخل بريطانيا.

استمرت بريطانيا في سياسة غض النظر عن الإخوان في بريطانيا، بل في بعض الأحيان تتعامل بازدواجية في موضوع الإخوان. ففي عام 2015 رفض مجلس العموم البريطاني طلبًا مقدمًا من «ديفيد كاميرون» رئيس الحكومة البريطانية في وقتها باعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية محظورة في بريطانيا، لكن مجلس العموم البريطاني رفض الطلب واعتبر الإخوان يمثلون الإسلام السياسي المعتدل. ثم عادت الحكومة البريطانية في عام 2017 لاعتبار تنظيمي «لواء الثورة» و«حسم» وهما من أذرع الإخوان –وتدعي الجماعة أنهما خلايا منشقة عنها- من التنظيمات الإرهابية؛ نظرًا لاستهدافهما عناصر الأمن المصري والمدنيين بعمليات قتل مباشر. وجدير بالإشارة أن هاتين الحركتين شكلتا أذرعًا للإخوان لتصفية الخصوم، وكان لهما دور في قمع الثورة المصرية التي أدت إلى الإطاحة بحكم الإخوان في عام 2013.

أموال الإخوان في بريطانيا

لا يتغذى الإرهاب على الأفكار المتطرفة فقط أو على الحقد والكراهية، بل إنه يعتمد على الأموال التي تساعده على أن يعيش في أي بيئة، أو أن يتغلغل في وسط المجتمعات المستهدفة من قبل الإرهاب، وبريطانيا لها مركز مهم لأموال جماعة الإخوان.

إن أول من أسس للإمبراطورية المالية للإخوان هو «سعيد رمضان» عندما وصل لجنيف في سنة 1958 وأسس المركز الإسلامي في جنيف، ومن ثم بدأ التأسيس لبناء الإمبراطورية المالية للإخوان في أوروبا، حيث كانت سويسرا مقرًّا رئيسيًا، لما لها من آليات معقدة في تتبع الأموال وكذلك حماية عالية للمستثمرين من قبل البنوك السويسرية، ومن ثم بدأ الإخوان في بناء مؤسسات خيرية وشركات تعمل كغطاء لجمع الأموال لصالح الإخوان لتغطية نفقاتهم داخل مصر.

في عام 2014 تم الكشف عن إدارة الإخوان أكثر من 100 مليون جنيه إسترليني في بريطانيا وحدها، حيث أسس الإخوان 23 جمعية خيرية في أوروبا، منها 10 جمعيات

في بريطانيا وحدها، وكان يتحكم في هذه الجمعيات الـ23 ثلاثة من قيادات جماعة الإخوان، أحدهم هو مساعد الرئيس الأسبق «محمد مرسي» وهو «عصام حداد» وابنه «جهاد حداد» اللذان اعتقلا على خلفية تهم تجسس في عام 2013، و«إبراهيم الزيات» وهو من أب مصري وأم ألمانية ويتحدث العربية والألمانية بطلاقة، وهو متهم بتمويل الإرهاب في ألمانيا وفي قضية غسيل أموال شهيرة في ألمانيا، وهو يدير مؤسسة مالية كبيرة في ألمانيا مما جعل من ألمانيا حاضنة للإخوان في أوروبا. وتشير المصادر إلى أن الإخوان بقيادة «إبراهيم الزيات» يديرون في ألمانيا (30) جمعية نشطة و(511) مسجدًا، (1091) مكانًا للاجتماع, (2137) جمعية إسلامية. أما الثالث فهو «إبراهيم منير» مسئول الأمانة العامة للتنظيم الدولي للإخوان، وهو المتهم رقم 30 في نفس قضية «سيد قطب» 65، وكان قد حكم عليه بالإعدام في نفس القضية، ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد ومن ثم أطلق سراحه عام 1975، وهو امتداد لأفكار «سيد قطب» ويحمل نفس أفكار التكفير وتجهيل المجتمع وكيفية توظيف العنف لتحقيق أهداف التنظيم. «إبراهيم منير» هو الذراع الرئيسية للإخوان الذي يدير الخارج من بريطانيا، وهو يسيطر على عدة ملفات مهمة للتنظيم الدولي بحكم سيطرته على مكتب لندن، وهو الآن يحمل منصب القائم بأعمال المرشد العام للإخوان بعد القبض على «محمود عزت»، حيث تحول التنظيم داخل مصر إلى العمل السري وبدأ يدار من الخارج.

مؤسسات الإخوان في بريطانيا

بناء المنتديات الإسلامية والمنظمات هو جزء من التركيبة السياسية والاقتصادية لجماعة الإخوان المسلمين، وهو أساس انتشارها وسيطرتهم على المجتمعات المسلمة خارج بلد المنشأ، وكذلك جمع الأموال عن طريق التبرعات وتسخير هذه الأموال لبناء مؤسسات مالية في المناطق التي تضعف فيها مراقبة الحكومات، كما في بنك التقوى الذي أسسه «يوسف ندا» في جزر البهاما والمرتبط بمؤسسة التقوى التي تم تأسيسها في لوغانو في سويسرا، والتي كانت ترتبط مباشرة بالبنك الذي تم غلقه بعد اكتشاف ارتباطه بمنفذي 11 سبتمبر 2001، وقد صادرت عدة بلدان أموال «يوسف ندا» لارتباطه بنشاطات إرهابية، حيث مَثُلَ «يوسف ندا» في عام 2002 أمام محكمة إيطالية لاتهامه بتمويل جماعات تابعة لتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى تمويله حماس وجماعة (غيا) بأكثر من 60 مليون دولار بأموال خرجت من بنك التقوى، لكن تم شطب اسمه من قائمة الداعمين للإرهاب لغياب الأدلة التي تثبت تورطه مباشرة بدعم الإرهاب؛ إلا أن الوثائق التي تمت مصادرتها من منزل «يوسف ندا» من قبل الشرطة السويسرية مهمة لدرجة أنها كانت تحتوي على مؤلفات للإخوان وخطط عن كيفية تمكين الإخوان في حكم والتحكم في العالم، وتحديدًا الغرب وكيفية استغلال القوانين في أوروبا لفرض تواجدهم وكيفية بناء أماكن آمنة لرءوس الأموال لدعم كل حركات الإخوان في كل أنحاء العالم. ومن أبرز هذه المؤسسات:

الرابطة الإسلامية في بريطانيا Islamic Association:

وهي إحدى الجمعيات التي يديرها الإخوان في بريطانيا والتي أنشأها «كمال الهلباوي» عام 1997، وبعد انشقاقه عن الحركة عهد الإخوان إدارتها للعراقي «أنس التكريتي» في عام 2005.

بريطانيا وجماعة الإخوان الإرهابية

> هناك بالكاد ما يدل على أن تجربة السلطة في مصر قد أدت لإعادة نظر جماعة الإخوان المسلمين بعقيدتها الفكرية أو أداءها، والتواصل الرسمي البريطاني مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر لم ينتج عنه تغير ملحوظ في تفكيرهم، بل إن البيانات الصادرة في وسائل الإعلام المصرية المرتبطة بالإخوان المسلمين في منتصف 2014، بدت وكأنها تحرض على العنف بشكل متعمد
>
> تقرير لجنة السير "جينكنز"

جماعة الإغاثة الإسلامية Islamic relief worldwide:

هي جمعية إغاثة تم إنشاؤها في بريطانيا في عام 1989 من قبل إبراهيم الزيات، وأحمد كاظم الراوي، ومحمد عمر الألفي، ولديها سيولة مالية تقدر 21.4 مليون جنيه إسترليني، وتولى إدارتها فيما بعد عصام الحداد في عام 1992 حتى عام 2013 بعد 9 أيام من عزل محمد مرسي، وجاءت استقالة عصام الحداد بطلب من إدارة المنظمة خوفًا من أن يتم تتبع أموال المنظمة ومصادرتها ولهذا أقدم على الاستقالة.

مؤسسة تيك الدولية Tic International ltd:

شركة تجارية تعمل في تجارة الجملة بالملابس والأحذية تم إنشاؤها من قبل هاني عبدالجواد البني، ومحمد عمر الألفي، والسيولة النقدية المالية المعلنة هي 258 ألف جنيه إسترليني.

مؤسسة ترست غرب إنجلترا West of England Trust ltd :

هي شركة قابضة تم تأسيسها في عام 1994 من قبل لتكون مالكة لعدة شركات. أسماء المؤسسين غير معلنة، إلا أن المعلومات المتوفرة عن الشركة تثبت أنه تم تسييل الشركة، أي إفلاسها ومن ثم غلقها بصورة طوعية من قبل المؤسسين، حيث كانت السيولة النقدية فيها 17 مليون جنيه إسترليني.

ترست أوروبا Europe Trust :

شركة تعمل في مجال الائتمان تم تأسيسها في عام 2003، سيولتها المالية تُقدر بـ 267 ألف جنيه إسترليني، وتم تأسيسها من قبل عبدالشهيد الأشعل، وإبراهيم الزيات، وأحمد كاظم الراوي. أحمد كاظم الراوي هو شقيق الدكتور عصام الراوي عضو هيئة علماء المسلمين في العراق التي تم تأسيسها بعد احتلال العراق، وهي هيئة معروفة أيضًا باتصالاتها المباشرة بالإخوان، وحصولها على الدعم المباشر منهم، وقد اغتيل الدكتور عصام كاظم الراوي في عام 2006 في بغداد قرب منزله في منطقة الداوودي.

Jordan Company Secretaries Limited:

تعمل في مجال توفير الخدمات للشركات البريطانية كأعمال الصيانة الدورية للشركات. تم تأسيس الشركة في عام 2007 من قبل عبدالشهيد الأشعل، وشخص يدعى مايكل وايت وايل. تم حل الشركة مؤخرًا في 13 من شهر أكتوبر 2020, وكان مقدار السيولة داخل الشركة هو 630 ألف جنيه مصري.

شركة تيسير للرعاية Tiseer Welfare Trust:

وهي شركة تقدم خدمات تعليم وتدريب ورعاية المرضى. تم تأسيسها في عام 2007 من قبل عبدالشهيد الأشعل، ومحمد علي حسانين، وخورشيد خليفة، والسيولة المالية المتوفرة فيها هي 6 آلاف جنيه إسترليني, وهي شركة ما زالت فاعلة إلى الآن.

منتدى الشباب المسلم Muslim Youth Forum:

كما يدير الإخوان في بريطانيا «منتدى الشباب المسلم» والتي تسيطر على 42 منظمة تجمع شبابًا في بريطانيا من أكثر من 26 من الأصول والجاليات المسلمة في بريطانيا, بالإضافة إلى مسجد «فينزبري بارك» بالاتفاق مع الحكومة البريطانية.

خلاصة القول:

تغلغل الإخوان داخل المجتمع البريطاني كان مؤثرًا لدرجة أنهم استطاعوا منع الحكومة البريطانية من إصدار قرار ضدهم، وذلك بتعطيله من قبل مجلس العموم البريطاني. فباستخدام أياديهم داخل مجلس العموم البريطاني استطاعوا منع تمرير القوانين التي تجرم أو تجعل من الإخوان منظمة إرهابية ومحظورة في بريطانيا, والسبب الرئيسي يعود إلى علاقات الإخوان مع السياسيين في بريطانيا، وكذلك الطريقة التي يعرض بها الإخوان أنفسهم، وكيف أنهم يمثلون الإسلام السياسي الوسطي، الذي يقبل بالحلول الغربية، والداعم للغرب، إلا أنهم في الحقيقة يعملون على تصفية خصومهم بشتى الوسائل، ويصل إلى التصفية الجسدية في أغلب الأحيان.

عمل الإخوان منذ نشأتهم في بداية القرن المنصرم على بناء إمبراطوريات مالية متنوعة وفي أماكن متنوعة كتنظيم دولي يحلم بفرض هيمنته على العالم، ولذلك ينشئون جمعيات ومنظمات دينية في الولايات المتحدة، وفي أوروبا، وفي شرق آسيا، حيث تعمل هذه الإمبراطوريات على جمع الأموال من المتبرعين وتوظيفها إما في الإرهاب أو لدعم عدم الاستقرار في بلد المنشأ لإحداث أي ارتباك يساعدهم في إعادة طرح أنفسهم كحل جاهز لقيادة البلد.

كان لبريطانيا اليد الطولى في بناء المنظمة الاقتصادية للإخوان في بداية ظهورهم، وما زالت بريطانيا تمثل الأرض الخصبة لإدارة الأموال وعمليات غسيل الأموال بين أوروبا وبلد المنشأ, وإذا ما أرادت مصر إيقاف الإخوان فعليها إيقاف المنظمات المالية التي يعمل على بنائها الإخوان في أوروبا، وتحديدًا ألمانيا وبريطانيا، واستغلالهم للحريات في هذه الدول لزعزعة استقرار الدول التي لها تأثير فيها. وتجفيف المنابع المالية للإرهاب هو السبيل لإيقاف أنشطة هذه الجماعة الإرهابية.

الإخوان في فرنسا.. متأسلمون!

جاسم محمد
رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الأرهاب والاستخبارات

يبدو لي أن دراسة التمدد المتأسلم في دول أوروبا الغربية بصفة عامة، وفي فرنسا بصفة خاصة، تقتضي ألا يقتصر العرض على تحليل خطاب واستراتيجيات وأساليب عمل والجمهور المساند إن وجد لهذه القوى؛ بل عليه أن يمتد ليشمل إشارات إلى مسارات تلك المجتمعات وأحوال المسلمين فيها، ولكن السبيل إلى هذا تعترضه صعوبات.

بالتأكيد يصعب متابعة كل ما ينتجه الأكاديميون الفرنسيون، لكن يمكن القول إن الدراسات السائدة تميل إلى تناول قضية وأحوال وخطاب ومشروعات المتأسلمين دون غيرهم، دون معرفة الكثير عن أحوال ومدركات وخطاب المسلمين الفرنسيين الذي لا ينتمون إلى فصيل من فصائل المتأسلمين. فالمعروف -بصفة عامة- مصدره أبحاث المتخصصين في دراسات الرأي العام واستطلاعاته، والجغرافيا الانتخابية، وهم ليسوا من الخبراء في الشأن الإسلامي، لكن كتاباتهم تساعد في تشكيل تصور عن مسارات المجتمع ومكوناته.

لذلك تهتم هذه الورقة بما تضمنه كتابان من أبرز الكتب الفرنسية التي تناولت تمدد المتأسلمين وبداية تنفيذ مشروعهم القائم على التحكم في أحياء ومدن، وعلى بسط نفوذهم، وعلى دفع أكبر عدد من المسلمين إلى القطيعة مع باقي المجتمع ومعاداته، مع تقديم قراءة نقدية لهم لإلقاء الضوء على البيئة التي يتم فيها هذا التمدد.

- الدين الإسلامي يواجه أزمة عميقة في كل دول العالم.
- التشديد على التزام الحياد في كل مؤسسات الدولة.
- تعزيز الرقابة على الجمعيات.
- هيكلة النظام التعليمي.
- التصدي إلى الانعزالية الإسلامية.

«الجزر الفرنسية» مدخل لفهم أوضاع مسلمي فرنسا

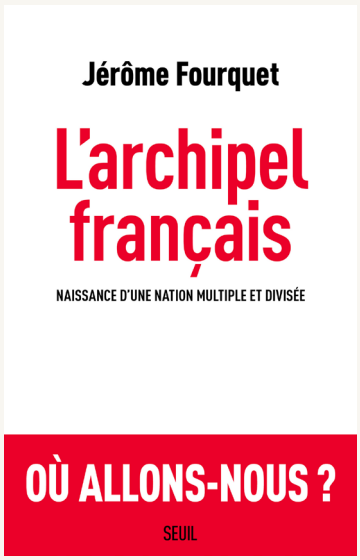

لتحقيق الهدف من الدراسة سيتم الاستعانة بكتاب بالغ الأهمية هو «الجزر الفرنسية» لجيروم فوركيه، وهو كتاب صدر السنة الماضية واعتبره عددٌ كبير من الأكاديميين أهم كتاب صدر عن فرنسا في السنوات الخمس الماضية. يقول فوركيه عن هذا الكتاب، إنه اختبار (وتأكيد) لمقولات الفيلسوف مارسيل جوشيه، والفكرة الرئيسية له هي أن فرنسا شاهدت في آخر خمسين سنة انهيارًا تامًا للمنظومة الفكرية والثقافية والاجتماعية التي شكلت لمئات من السنين عمودها الفقري، والتي كانت تضمن تضامن وانسجام وتماسك المجتمع، وهي المنظومة الكاثوليكية، وانهارت بعدها بقليل المنظومة المضادة التي كانت تحارب الأولى، وهي المنظومة الشيوعية.

ويقول فوركيه إن المجتمع ينقسم الآن إلى جزر ويتشرذم بانتظام، ويقيس هذا الانهيار لاجئًا إلى أدوات منها: تغير نسب وأعداد المواليد الحاملة لأسماء تشير إلى تاريخ المسيحية أهمها «ماري»، ومنها انخفاض عدد القساوسة، وتراجع نسبة الممارسين للعبادات ونسب التعميد، وتراجع اختيار الدفن وارتفاع نسبة حرق الجثث، وتغير موقف الرأي العام من الطلاق ومن المثليين ومن العذرية ومن الإجهاض ومن رسم الوشم وما إلى ذلك. ويشير إلى عوامل سهّلت التشرذم منها: نجاح النخبة في عزل نفسها عن المجتمع وانهيار قدرتها على القدوة، وانهيار الصحف الكبرى، وتشرذم المنظومة الإعلامية، وتعدد المواقع الاجتماعية.. إلخ.

يقدم هذا الكتاب دراسة لأحوال المسلمين الفرنسيين مبنية أساسًا على إحصائيات واستطلاعات رأي، نكتفي مؤقتًا بالقول إن تطور أحوالهم يشبه في بعض المجالات تطور باقي الجماعة الوطنية ويناقضه في أحوال أخرى، مثل: نسب الممارسين للعبادات الممتنعين عن شرب الخمر، أو المشترطين لعذرية العروس، شأنها شأن نسبة المتحفظين تجاه الزيجة من غير المسلمين، وتجاه المثليين. وسنعرض لبعض خلاصات هذه الدراسة التي تسمح بإلقاء الضوء على الكتب التي نعرض لها.

المسلمون كما يراهم «فرانسوا بيبوني» «Pupponi»

نبدأ بـ«إمارات الجمهورية»، لمؤلفه فرانسوا بيبوني، وهو كادر يساري نشأ وترعرع في إحدى أفقر مدن فرنسا وكان عمدة لمدة عشرين سنة لها. هذه المدينة الصغيرة القريبة نسبيًا من باريس مدينة مهاجرين (أغلبهم مسلمون مغاربيون وأفارقة، وانضم إليهم مؤخرًا باكستانيون وأتراك ويهود من شمال إفريقيا ومسيحيون من المشرق العربي) ونازحين فرنسيين (من الريف إلى ضواحي باريس). شاهد بوبوني «انقضاض» المتطرفين (الفصيل الأول كان تركيًا)

عليها وعلى فصائل من شبابها المسلم ومقاومة الأهالي لهم ورعبهم منهم. قرر أن يكون المتحدث باسم الأهالي قائلًا إن وجهة نظرهم لا تصل إلى النخب اليسارية القاطنة في الأحياء الراقية، والتي تُنَظِّر وتوجه ولا تعلم أي شيء، ولا يدعوهم الإعلام لأنهم لا يجيدون الفرنسية، ولا يجدون المفردات المناسبة للتعبير عن رأيهم. ويقول لنا إن هذا ما دفعه إلى كتابة «إمارات الجمهورية».

يصف بوبوني «الحالة الدينية» للمسلمين أبناء مدينته قبل وصول المتطرفين سنة 2014 قائلًا: إن نصفهم متدين (يقصد بهذا شأنه شأن التصنيف الفرنسي أنهم منتظمون مواظبون في العبادات)، الكل يختار أسماء إسلامية لأبنائه، الكل يحتفل بالأعياد الإسلامية كما يحتفل الفرنسيون من أصول مسيحية بالكريسماس. أغلبهم يصفون أنفسهم بأنهم «فرنسيون ذوو ثقافة إسلامية»، ولا يحبون اختزال هويتهم في الإسلام. هم يرون في الإسلام دين التسامح ودين الانفتاح، ويعتبرون أنفسهم جزءًا أصيلًا ولا يتجزأ من «العائلة الفرنسية»، رغم احتفاظهم بحنين إلى الوطن الأصلي أو إلى قريتهم، ولكن ولاءهم لفرنسا ويعيشون ويتصرفون كفرنسيين.

وفي رواية بوبوني، ظهر المتطرفون فجأة وكأنهم نبت دخيل، ويقولها صراحة: «لا علاقة ولا صلة بين هؤلاء ومسلمي فرنسا»، هؤلاء «غير». زيهم العجيب من أدلة عدم انتمائهم إلى البيئة الفرنسية ورفضهم لها. في موضع آخر يذكر بوبوني أنهم إما فرنسيون من مواليد فرنسا وأبناء أو أحفاد عاقون لمهاجرين، أو مهاجرون أتراك أو مغاربيون وصلوا إلى فرنسا بالسنوات الماضية. وعلى عكس باقي المسلمين يحرصون على ارتداء زي مختلف (القميص السلفي/ لحية/ عباية/حجاب/ نقاب) اختلافًا صارخًا. في مدينته عددهم مائة قد يصل إلى مائة وخمسين، في فرنسا هم بين 72 ألفًا و150 ألفًا، وفقًا لتعريفه للتطرف. ولو قارنّا هذه الأرقام بعدد الأفراد الذين يعتبرهم الأمن خطرين نصل إلى نتيجة أن 2 أو 3% من المتأسلمين قد يتحولون إلى إرهابيين، وهي نسبة مرتفعة فعلًا.

استقطاب الفقراء بين المتطرفين واليساريين

ما يقوله بوبوني هو أن المخرج من الفقر هو النجاح في الدراسة، وأن المشكلة في مدينته (وفي غيرها) أن من ينجح في الدراسة يصعد اجتماعيًّا ويغادرها، ويبقى فيها من فشل في سلك هذا الطريق، أكثرهم ذكاء يدخل حقل العمل السياسي (مع تفضيل أحزاب أقصى اليسار) والأهلي والثقافي، غيرهم يعمل في وظائف صغيرة أو يعرف البطالة ويعيش على الإعانات الحكومية، بعضهم ينخرط في اقتصاد وسوق الحشيش، وبعضهم ينزلق إلى الجريمة. ويقول إن المتأسلمين من ناحية والراديكاليين اليساريين من ناحية أخرى يستهدفون هذه الفئات. اليساريون يقولون لهم إن فرنسا دولة عنصرية تكره السود والعرب، ويتحدثون عن تمييز منهجي من قبل الدولة، والمتأسلمون يقولون لهم إنها دولة كافرة تكره الإسلام. تهم الفريقين باطلة، ولكن هناك من يصدقهما، وأيًّا كان الأمر فإن أغلب الإرهابيين الآتين من الضواحي كانوا مجرمين ولصوصًا «تابوا» وتصوروا أنهم ساروا على درب الجهاد!

نكمل كلام بوبوني بتعليق سريع يشير إلى أن البنات أكثر توفيقًا من الرجال فيما يتعلق بالنجاح في الدراسة بالمدرسة وبالجامعة مما يسمح لهن بمغادرة بؤر الفقر والسكن في أحياء أكثر رقيًّا، وأن هذا يساهم في سخط الأولاد والصبيان ضد المجتمع والمؤسسة التعليمية وضد أفراد عائلاتهم الذين يعيّرونهم بعدم قدرتهم على تحقيق إنجازات البنات، لذا يسهل استقطاب الذكور، وتشير الإحصائيات إلى أنه في مدن كثيرة وجد فوركيه أن الرجال يشكلون 52% من المسلمين في الأحياء الفقيرة، بينما يمثل النساء 56% من المسلمين في الأحياء الخاصة بالطبقات المستورة والميسورة.

لكن يبقى الشاغل الرئيسي للأغلبية العظمى للمسلمين هو الصعود الاجتماعي (وليس القطيعة مع المجتمع الذي يمثل جوهر المشروع المتأسلم)، والصعود الاجتماعي يقتضي تكملة الدراسة والحصول على شهادة جامعية، ثم يسعى أغلبهم إلى العمل في أجهزة الدولة التي لا تمارس تمييزًا في التعيين والترقية (على عكس القطاع الخاص وبعض أجهزة الدولة الأخرى)، وأهم هذه الأجهزة المؤسسة العسكرية والشرطة ووزارة التربية والتعليم، فهي إلى جانب قدراتها على الاستيعاب تضمن عملًا ومرتبًا مدى الحياة.

نعود إلى ما قاله بوبوني. طبعًا ليس كل المتطرفين إرهابيين، يقولون عن أنفسهم دعاة. بوبوني يقول إنهم استغلوا الفراغ الذي تركه تراجع الحزب الشيوعي ولعبوا دور النشطاء يصولون ويجولون في المدينة، نجح 150 أو 200 متأسلم في إخضاع أحياء بالكامل في مدينة تعداد سكانها ستون ألفًا وبث الخوف فيها. يستهدفون أساسًا إخضاع وملاحقة المسلمات والمسلمين، لكنهم يتحرشون بالكل ويضايقون الكل.. فمن المسئول عن هذا الوضع؟.

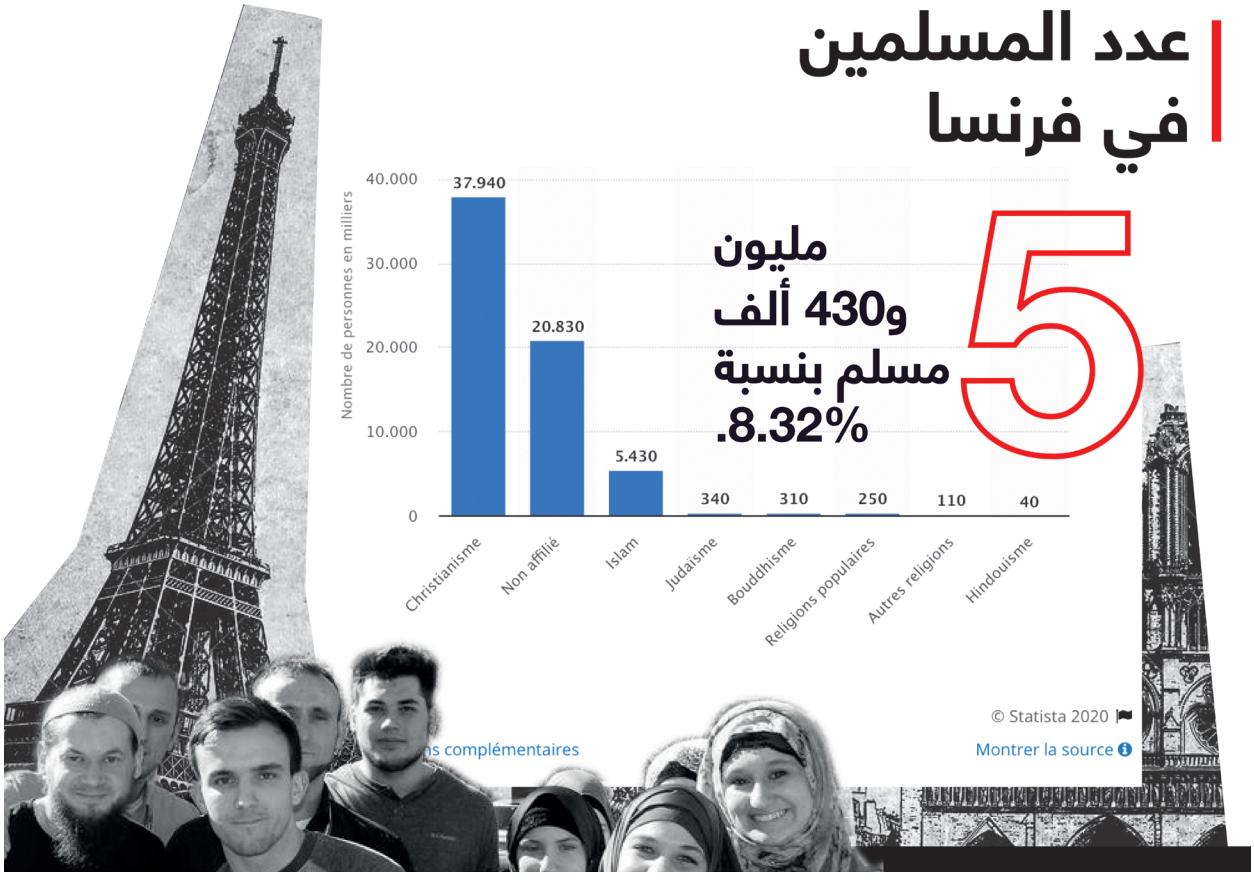

تميل الصحافة والإعلام إلى اتهام العمد -سواء على يمين أو يسار الطيف السياسي- بالسعي إلى التوصل إلى اتفاق انتخابي مع المتأسلمين يضمن لهؤلاء تواجدًا في المجالس المحلية أو في بعض اللجان، وهذا التواجد في المقابل يسمح لهم ببناء شبكات زبائنية وإحكام قبضتهم على قطاعات معينة من المسلمين، بوبوني يرفض هذا الاتهام تارة ويقر بصحته تارة أخرى. يستخلص من كلامه أن السبب الرئيسي هو تقاعس مندوبي السلطة المركزية والمحافظين والشرطة الوطنية؛ حيث يجد العمد أنفسهم بدون قوة تدعمهم، وبعضهم يسعى فعلًا إلى توافق ما مع المتأسلمين.

ثانيًا، يندد ويُدين بوبوني اليسار الراديكالي وبعض فصائل اليسار الذين أصبحوا عرابي الإسلاميين، وأسباب هذا الانحياز الصارخ تختلف من فصيل لآخر، فمنها من يكره ظلم المجتمع الفرنسي، ومنها من لم يتخلّ عن مشروع الثورة الشاملة، ومنها من يقول إنه لا يجوز نقد ديانة أقلية أغلب أعضائها من المستضعفين (كأنّ نقد المتأسلمين هجوم على الإسلام، وسنعود إلى تلك النقطة لاحقًا)، ومنها من يرى أن تراجع أعداد وأهمية الطبقة العاملة يجبر اليسار على البحث عن قاعدة انتخابية جديدة يكون المسلمون وأبناء المهاجرين عمودها الفقري. يرى بوبوني أن هؤلاء يرتكبون جريمة عندما يتصرفون كأن الـ150 ألف متطرف يمثلون 8 ملايين ونصف فرنسي أو مقيم في فرنسا يحملون أسماء مسلمة، وكأن المتطرفين يمثلون التفسير الصحيح للدين. ويلاحظ هنا أن فوركيه يرى أن هذا الرقم (الخاص بعدد المسلمين في فرنسا) مبالغ فيه جدًا، وأن نسبة المسلمين أقل من هذا وإن ازدادت باضطراد.

قراءة ما بين سطور «بوبوني»

رغم أهمية ما ورد في كتاب «بوبوني»، لكن يمكن رصد بعض الملاحظات، أولًا: أن أغلب الدراسات تقول إن النشاط السلفي والمتأسلم بدأ في فرنسا في النصف الثاني من التسعينيات في القرن الماضي، لكن يبدو أن هذا النشاط أهمل بعض المناطق في أول الأمر، ومن المعروف أن الفرنسيين يمقتون أو على الأقل يتوجسون من الاختلاف، بينما يرحبون بالاندماج وبالفرنسة، وهذا يفسر تركيز بوبوني على صدمة الزي. ثانيًا: تبدو رواية بوبوني وكأنها لتأكيد وجود مشكلة في خطاب وسلوك أي دخيل آت من الخارج. ثالثًا: قطعًا يمكن اتهام بوبوني بالتقليل من شأن الظلم الاجتماعي ومن سوء معاملة السود والعرب والتمييز الأهلي ضدهم ومن تأثير الفقر، ونُشير هنا إلى كون هذا الظلم وهذا التمييز أهم حجة يسوقها عرابو المتأسلمين. ولكنني لا أظن أن بوبوني -وهو عمدة يساري لمدينة فقيرة جدًّا- يجهل هذا الجانب المظلم للواقع. أعتقد أنه يراه ويدركه ويعيه، ولكنه يرى أن المتأسلمين لا يسعون إلى حله بل إلى استغلاله لإيجاد أو لتعميق قطيعة بين المسلمين وباقي الشعب. ويعتقد غالبًا أن الساعي فعلًا إلى حل مشاكل الفقراء هو اليسار، اليسار الحقيقي لا يسار الأحياء الراقية.

إن وصف بوبوني للوضع وتقييمه له يحتاج إلى تدقيق ومراجعة. الرجل يمارس سياسة واقعية، لكنه ليس خبيرًا في الشئون الإسلامية. يمكن تصديقه عندما يقول إن المتأسلمين أقلية لها فهمها الخاص للدين ومشروع سياسي يقتضي بث الفتنة في فرنسا وعزل المسلمين عن باقي المجتمع وتطبيق الشريعة في بعض المناطق، ولهم تكتيك سياسي قائم على التواجد العدواني في الشارع، وعلى الضغط المتواصل على الجميع، لا سيما المسلمات السافرات. ولكننا نرى أن الصواب يجانبه عندما يفترض أن المسلمين ليست لهم مشكلات حقيقية مع الثقافة السائدة في المجتمع، ومع القوانين التي تُبيح مثلًا الإجهاض وزواج المثليين وازدراء وتحقير الأديان، ونعتقد أيضًا أن المعايير التي تحكم تقييمه -وهي معايير يؤمن بها الكثير من الفرنسيين- لا تُعين على فهم المسلمين وعلى مخاطباتهم. على سبيل المثال لا الحصر، يعتقد بوبوني أن المتأسلمين ينفردون بالإيمان بأن شريعة الله تضمنت الحدود، وبأنها أرفع مقامًا من القانون الوضعي. وهجوم بوبوني على مفهوم الحدود بدون فهم له يعطي حججًا لمن يريد إسكاته، موجهًا إليه تهمة العداء للإسلام. وعلى العموم وبصفة عامة فإن موضوع الحدود من شأنه إثارة التوتر والفتنة بصرف النظر عن حسن أو سوء نية من يخوض فيه. وفي الصدد نفسه نلاحظ هنا وهناك في كتابه تعبيرات أو جملًا لن يقبلها مسلم مؤمن، منها على سبيل المثال: «دين آتٍ من القرن السابع»، قاصدًا أن الشريعة لا تصلح في العصر الحديث.

> **إن ما تم التعبير عنه في الكتابات الفرنسية عن جماعات الإسلام السياسي في فرنسا لم يعد موضوع اهتمام المثقفين فقط، لكن انشغلت به الدوائر السياسية في فرنسا، وعلى رأسها الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» الذي قدم خطابًا تاريخيًّا في الثاني من أكتوبر 2020، يعلن فيه أن على فرنسا «التصدي للانعزالية الإسلامية» الساعية إلى «إقامة نظام موازٍ» و«إنكار الجمهورية».**

الدولة الفرنسية تتحرك للحدّ من تأثير المتأسلمين

إن ما تم التعبير عنه في الكتابات الفرنسية عن جماعات الإسلام السياسي في فرنسا لم يعد موضوع اهتمام المثقفين فقط، لكن انشغلت به الدوائر السياسية في فرنسا، وعلى رأسها الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» الذي قدم خطابًا تاريخيًّا في الثاني من أكتوبر 2020، يعلن فيه أن على فرنسا «التصدي

للانعزالية الإسلامية» الساعية إلى «إقامة نظام موازٍ» و«إنكار الجمهورية». حيث قال: «ثمة في تلك النزعة الإسلامية الراديكالية عزم معلن على إحلال هيكلية منهجية للالتفاف على قوانين الجمهورية، وإقامة نظام موازٍ يقوم على قيم مغايرة، وتطوير تنظيم مختلف للمجتمع». لكنه أشار إلى مسئولية الدولة الفرنسية عن اتساع تمدد وتأثير هذا التوجه للمسلمين؛ لإهمالها تطوير ظاهرة «تحول الأحياء إلى جيتوهات»، وفقًا لتعبيره، وهو يقصد تجميع السكان بموجب أصولهم، دون إحلال ما يكفي من الاختلاط، ولا ما يكفي من تمكينهم من التدرج الاقتصادي والاجتماعي.

وخطاب الرئيس الفرنسي لتوجه بعض جماعات الإسلام السياسي تزامن مع خطوات يقوم بها مسئولون لصياغة مشروع قانون ضد «أشكال الانعزالية» المتوقع أن يتم إحالته على البرلمان أوائل العام المقبل، وغيرها من إجراءات صارمة، إذ طرح «ماكرون» مجموعة من التدابير، مثل: إلزام أي جمعية تطلب مساعدة من الدولة بالتوقيع على ميثاق للعلمانية، وفرض إشراف مشدد على المدارس الخاصة الدينية والحد بشكل صارم من التعليم الدراسي المنزلي. وأشار الرئيس الفرنسي إلى أن الدولة ستكون لها السلطة في التدخل إذا قدمت السلطات المحلية تنازلات غير مقبولة للإسلاميين، مستشهدًا بـ«قوائم دينية» في مقاصف المدرسة أو عند الدخول بشكل منفصل لحمامات السباحة.

الإخوان في أوروبا.. بين الوجود الآمن والتقييد الحذر

د.توفيق أكليمندوس

رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جماعة الإخوان تنظيم علني سري، فهو معروف ومعلن بأيديولوجيته الفكرية والجزء الأكبر من التنظيم، لكنه سري في أهدافه والكثير من تحركاته، فالإخوان لديهم مشروع شمولي هو أستاذية العالم وضرورة سيادة الإسلام كما يفسرونه على كل جوانب الحياة من الميلاد إلى الوفاة وعلى كل الأنشطة من السياسة إلى العبادة إلى البحث العلمي، لكنهم لا يعلنون منهاجية تنفيذ هذا المشروع. وهذه الازدواجية هي ما تثير اختلاف المواقف الأوروبية من هذه الجماعة.

وعلى الرغم من أنه ليس من الواضح تمامًا إن كانوا في أوروبا يتبعون خطة ممنهجة وتفصيلية لبث أفكارهم ولإحكام القبضة على المجتمعات والجاليات الإسلامية، ولإزاحة حاملي التصورات والتفاسير الأخرى، أم هم فقط بارعون في انتهاز الفرص ومراقبة ما يجري ومحاولة استغلاله، ويساعدهم في ذلك همة كوادرهم، وتفرغ كثير منهم للعمل الدعوي والسياسي. وما يمكن قوله إنه تم العثور على خطط للتمكين في أوروبا والعالم في منزل «يوسف ندا» في أعقاب 11 سبتمبر، ولكنها تبدو وكأنها خطوط عامة أكثر منها خطة تفصيلية. ومن ناحية أخرى، هناك بعض الثوابت في سلوكهم، منها: التقية، والاستعلاء، وتوالي مراحل ادعاء المظلومية ومراحل العدوانية من أجل التمكين.

بدايات الوجود في أوروبا

يمكن تلمس هذه البدايات من كتاب «بريجيت مارشال» وبعض الأحاديث لـ«لورانزو فيدينو» ومن مقال لـ«جيدو ستينبرج». الإخوان موجودون في أوروبا منذ الخمسينيات من القرن الماضي، انطلقوا من سويسرا وألمانيا للانتشار في أغلب دول أوروبا الغربية. ألمانيا كانت المركز الرئيسي. الإخوان اختاروا في أول الأمر الجامعات كميدان للعمل، واستهدفوا الطلاب المسلمين المهاجرين لضمهم، وكان الكثير من الطلبة العرب يقصدون الجامعات الألمانية لدراسة الهندسة والطب فيها، ومن ناحية أخرى تعاون الإخوان مع الأجهزة المخابراتية الغربية أساسًا لجمع المعلومات عن النشاط السوفيتي في الشرق الأوسط وعن تسليحه للأنظمة العربية.

واستخدم «سعيد رمضان» أموالًا غربية لبناء مساجد في ألمانيا ولنشر التنظيم. ويبدو أن أغلب الحكومات لم تنتبه إلى نشاط الإخوان في أوروبا قبل الثورة الإيرانية، هذا إن كانت لها مصالح في الشرق الأوسط، أو قبل 11 سبتمبر. أي إن الإخوان تمتعوا بعقدين أو أربعة من الهدوء لبناء تنظيماتهم وشبكاتهم.

وظل الإخوان آمنين في المجتمعات الأوروبية حتى بعد انخراطهم في العمل السياسي في كثير من الدول العربية، ووصولهم للسلطة في الدولة الأم (مصر) عام 2012، وزادت أهمية أعمالهم في أوروبا بعد إعلانهم جماعةً إرهابيةً في العديد من الدول العربية بعد 2013.

فرنسا والتهديد الإخواني وجماعات الإسلام السياسي

بدأت الدول الأوروبية تستشعر التهديد الذي تمثله جماعات الإسلام السياسي على المجتمعات الأوروبية، وبدأت فرنسا مواجهة هذا التهديد لتثير بذلك إشكالية تأثير هذه الجماعات. فعندما وصل الرئيس «ماكرون» إلى الحكم كان موقفه من التأسلم السياسي غير واضح، فمن ناحيةٍ كان مدركًا أن الإرهاب والهجرة غير المشروعة مصدران رئيسيان للتهديد، ومن ناحية أخرى تعددت تصريحاته التي بدت وكأنها تتبنى بعض مقولات المدافعين عن التأسلم. منها أنه لا يوجد شيء اسمه ثقافة وطنية (فرنسية)، وأن الاستعمار جريمة ضد البشرية، وأن العلمانية الفرنسية تطرفت بطريقة مقلقة لتصبح «انتقامية» تحارب الأديان ولا تقف على الحياد.

والآن انتقل من نقيض إلى نقيض، وأصبح يعتبر «الانفصالية» التي يحملها المشروع المتأسلم وجنوحه عمدًا إلى التطرف تهديدًا رئيسيًا لمستقبل فرنسا وتماسك مجتمعها، وتعرض لهذا «التهديد» باستفاضة في خطاب له يوم 2 أكتوبر الماضي، وسبقه إلى هذا التشخيص تقرير لمجلس الشيوخ صدر في يوليو الماضي.

الجديد في تشخيص تقرير لجنة مجلس الشيوخ وفي خطاب الرئيس «ماكرون» الذي اقتبس فقرات منه، أنهما لا يكتفيان بحصر الخطر في الإرهاب، بل يريانه في المشروع المتأسلم الذي يسعى عمدًا (تساءل تقرير لجنة مجلس الشيوخ هل هناك خطة عامة يتبعها الفاعلون المتأسلمون أم فرنسا تواجه أعمال فردية يقوم بها عشرات الآلاف من المسلمين،

ولم تحسم أمرها مع ميل إلى الجمع بين التفسيرين، تخطيط ومبادرات شخصية، ولكن الرئيس تحدث عن خطة ممنهجة وواعية.) إلى إحكام القبضة على أحياء ومدن، وفرض الشريعة عليها على حساب القوانين الوضعية، وتمهيدا لتغيير قواعد اللعبة في فرنسا ولإحكام زمام المتأسلمين عليها، وهو مشروع تتبناه أقلية من مسلمي فرنسا ولكنها أقلية يقظة دؤوبة تمارس ضغوطًا ونشاطًا مستمرين تؤثر تأثيرًا بالغ السلبية على تماسك المجتمع وعلى الحياة اليومية للمواطنين.

فرنسا ضد المشروع المتأسلم وليس ضد الإسلام

هذه المقاربة الفرنسية لها ميزات وعيوب، وتظهر مزاياها في عدة أمور، أبرزها أنها تتفادى حسم قضية موقف الإخوان من العنف والإرهاب وهل هم منخرطون فيه مباشرة أم يكتفون بخلق البيئة التي تشرعنه أم يحاربون بصدق هذا الإرهاب؟. وفي المقابل، تقول صراحة إنه لا يمكن التوفيق بين المشروع الإخواني والقيم والمفاهيم المؤسسة للجمهورية الفرنسية. وتسمح هذه المقاربة بالرد على من يتهم الدولة الفرنسية بالكيل بمكيالين، تتسامح مع الطائفيات الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية وتعادي الإسلامية، فستقول إن الأخيرة الوحيدة التي لا تقبل قواعد اللعبة، وتسعى فاعلة إلى القطيعة مع باقي المجتمع كمقدمة لإخضاعه، وإلى فرض منطق يجعل من الولاء التام للدين والطائفة القيمة الوحيدة التي تحكم العلاقة مع الغير من أبناء الوطن. كما أن الرئيس «ماكرون» يتمتع فيما يتعلق بهذا الملف بتأييد أغلبية بالغة الوضوح تزداد حجمًا مع كل عمل إرهابي.

ولكنّ هذه المقاربة الموسعة للمواجهة لها بعض العيوب، **أولها:** تعرض الدولة للاتهام بأنها تعادي الإسلام والمسلمين كلهم، رغم حرص الرئيس الفرنسي على التمييز بين عموم المسلمين والمتأسلمين، وإن كان هناك من يشير إلى أن ألفاظ «ماكرون» أو مجلس الشيوخ تكشف عن عجز عن التدقيق. فعلى سبيل المثال، تقرير مجلس الشيوخ يدين التأسلم، سواء مارس الإرهاب أم تفرغ للدعوة، التقرير يقصد طبعًا الدعوة إلى الفهم المتأسلم للدين، ولكن من السهل الزعم بأنه يستهدف الدعوة إلى الدين الإسلامي. مثال آخر، رأى الرئيس أن من حق أي مؤمن أن يرى أن شريعة دينه أفضل وأرفع مقامًا من القوانين الوضعية، طالما لم يتذرع بهذا التشخيص لرفض تطبيق تلك القوانين. كما أن هناك عددًا معتبرًا من المتدينين من كل الأديان يرفضون مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، ولكنهم سيلتزمون بأحكام القانون الوضعي. وغياب التدقيق يؤدي إلى رفض طلبات تبدو مشروعة للمسلمين بحجة محاربة الطائفية، منها مثلًا ما يتعلق بالحجاب أو بالوجبات الحلال في المدارس والجامعات.

وثانيها: ما يؤخذ على هذا الخطاب الفرنسي من أنه يفترض مواجهة تطرف وتشدد الجماعات المتأسلم، وهذا يتطلب توافر أدوات وموارد قد لا تكون متوافرة للدولة بصفة عامة وفي الظرف الحالي بصفة خاصة، فالمواجهة كما تتصورها لجنة مجلس الشيوخ تقتضي مجهودًا مضاعفًا من الشرطة والاستخبارات الداخلية والخارجية والهيئات المراقبة لأماكن العبادة وللتمويل الأجنبي، ومن وزارات التعليم والتعليم العالي والإسكان وتنمية المحافظات والمدن والرياضة ومن المحليات، إلى جانب وزارات الخارجية والدفاع والصحة. وقد تتطلب إنشاء هيئات جديدة أو إحياء هيئات قديمة وتمويل برامج توعية بالثقافة الإسلامية. وعندما يقول الرئيس «ماكرون» إن الدولة ستلتزم بحماية الفاعلين على الأرض فإنه يتعهد بما يفوق الموارد المتاحة لمثل هذه المواجهة الشاملة.

أما ثالث هذه العيوب فيظهر فيما تثيره مشروعات القوانين والإجراءات التي تتخذ ضد الجمعيات التي تبث خطاب الكراهية وضد المجموعات التي تسعى إلى انفصال أكبر قدر من المسلمين عن باقي المجتمع مشكلات، قد يطعن في دستوريتها بوصفها معادية للحريات، وقد يتدخل القضاء لمراقبتها ولتحييدها، فالقضاء في فرنسا يرجح كفة الحريات والحقوق على كفة النظام العام والأمن القومي. ومن المنتظر أيضًا أن تَلقى تلك القوانين والإجراءات مقاومة من القوى السياسية المتحالفة مع التأسلم، ومن بعض قطاعات الدولة وأفرادها الذين يخشون تبعات المواجهة على السلام الداخلي وعلى حياتهم. وأخيرًا وليس آخرًا سيرفضها جموع من المثقفين لأسباب متنوعة، منها ضرورة احترام التعددية الثقافية والحريات، ومنها أن محاربة المتأسلمين هي وفقًا لهم اضطهاد للمسلمين والمستضعفين، ومنها أن شعبية المتأسلمين تعود إما إلى فشل الدولة في التخلص من الإرث الاستعماري ومن مواقفه تجاه العربي والأسمر والأسود، وإما إلى رغبة مشروعة في التمسك بالهوية والتراث.

ويرتبط بهذا الخصوص أن المواجهة تقتضي أيضًا معالجة الأزمات والأوضاع التي أدت إلى جنوح الكثيرين إلى التطرف وإلى لفظ المجتمع الذين يعيشون فيه وقيمه. وهنا تختلف آراء الخبراء والمعنيين. لا يتسع المجال للخوض في سجالات الجماعات السياسية والجامعية الفرنسية، وأكتفي بالقول إن بعض هذه المشكلات لا حل سريع لها، منها مثلًا مشكلة التمييز العنصري. على سبيل المثال، هناك الهوة الثقافية بين المتدينين (مسلمين أساسًا ولكن هذا القول ينطبق أيضًا على الكاثوليك واليهود) وباقي الفرنسيين (لا دينيين ومن لا يمارس العبادات) وهي في اتساع دائم،

يزداد كلما وسع القانون من مجال الحريات، لقد أظهرت استطلاعات الرأي أن 28% من مسلمي فرنسا يؤمنون بقيم تنافي وتعارض قيم الجمهورية وروح قوانينها، ويرون أن الشريعة تجبها، والنسبة في أوساط الشباب أعلى من هذا بكثير.

وبصفة عامة فإن النموذج الليبرالي أيًّا كان يعجز تاريخيًّا عن معالجة مشكلات الأقليات دون أن ينزلق إلى سلطوية مقيتة إلا لو تبنى صيغة سياسية تقر بالطائفية. فهو قائم على ضمان الحقوق السياسية لكل المواطنين مع حمايتهم من تدخل الدولة في شئونهم الخاصة، وهذا يعني أن الدولة لا تستطيع أن تحارب مثلًا التمييز ضد فئة معينة دون اللجوء إلى نوع من أنواع القمع.

> **هناك ظهورًا تدريجيًا لنوع من الإدراك للدور الحقيقي للإخوان المسلمين في زعزعة الاستقرار ولطبيعة علاقاتهم مع التنظيمات الجهادية**

ممارسات المتأسلمين المرفوضة فرنسيًّا

عدّد كل من تقرير مجلس الشيوخ والرئيس «ماكرون» الممارسات المرفوضة، ونذكر بعضها لبيان عمق سوء الفهم والظن من ناحية، ومدى اتساع المواجهة من ناحية أخرى. المبدأ العام -وفقًا للتقرير- هو أن المواطنين متساوون، على عكس خياراتهم، فالخيارات التي تعتدي على حريات الآخرين أو تخل بالنظام العام أو تمس قيم الجمهورية خيارات مرفوضة، ويلاحظ أن مفهوم النظام العام مطاط، في حين أن مفهوم قيم الجمهورية يبالغ في التضييق.

ويقول التقرير إن من حق المسلمين ممارسة عباداتهم وتغيير سلوكهم ليتفق وتعاليم دينهم كما يفهمونها، ولكنهم يحرصون على تبني هذا السلوك في المجال العام وفي المصالح العامة التي يفترض حيادها الديني. طبعا سيرد المسلمون بأن السلطات تتسامح مع الصلبان ومع علامات الانتماء إلى اليهودية، وسترد الدولة بأن هذه العلامات الدينية المسيحية واليهودية لا تعني رفض قيم الجمهورية، وهو رد له شيء من الوجاهة ولكنه ليس دقيقًا.

وفقًا للتقرير، المتأسلمون يبثون خطابًا مفاده ضرورة القطيعة مع باقي مكونات الأمة الفرنسية إن أراد المؤمن أن يكون إيمانه سليمًا خالصًا من الشوائب، ويرفضون حق المسلم الفرنسي في تغيير دينه أو ترك وسطه الديني، وقال التقرير إن تجديد الخطاب الديني ليس شأنًا إسلاميًّا محضًا لأنه يؤثر على علاقة المسلمين بالآخر وبالمواطن غير المسلم، ولكنه يقول في الوقت نفسه إنه يجب على الدولة أن تتجنب التدخل في الجدل بين المسلمين، أي عليها أن تتفادى تفضيل تفسير على حساب الآخر.

والتصرفات المرفوضة -وفقًا للتقرير- بث خطاب كراهية من خلال المساجد والمدارس الدينية، وعدم الإقرار بالمساواة بين الرجل والمرأة، والسعي إلى منع الاختلاط بينهما في المدارس ومراكز الشباب، وتربية الأطفال -لا سيما البنات- تربية تمس كرامتهم وتبعدهم عن باقي الأمة، والضغط على الأهالي لكي لا يلحقوا أولادهم بالمدارس الحكومية، وحث الأطفال والمراهقين على الاشتباك مع المدرسين حول بعض المناهج، والسعي إلى إيجاد بيئة «متأسلمة» في بعض الأحياء تطبق الشريعة ولا تخضع لقوانين الجمهورية وتمنع بيع الخنزير والخمور وتمارس الضغوط على السافرات.. إلخ، والتوسع في طرح وبيع كتب تروج للتطرف وللتفسيرات المغالية، ومحاربة ظهور التفسيرات المعتدلة والوسطية، وأخيرًا وليس آخرًا هناك قضايا التمويل الأجنبي ووجود أئمة أجانب في فرنسا ومحاولة بعض الدول -لا سيما تركيا- توظيف أبنائها والموالين لها لزعزعة الاستقرار الداخلي.

كل هذا وغيره يستهدف الإخوان وغيرهم من الفاعلين، ويذكر أحيانًا الإخوان تحديدًا مع صعوبة لحصر كافة أنشطتهم وعمق تغلغلهم في الهيئات الإسلامية، وأعلن وزير الداخلية «دارمنان» عزمه حل بعض الجمعيات، ذكر منها جمعيات تعد من أدوات الإخوان، ولفت نظر الرأي العام هروب رئيس إحداها وطلبه اللجوء السياسي لتركيا.

> **يبدو أن قرارات «ماكرون» لمواجهة جماعات الإسلام السياسي لاتفسر بنفس البواعث والحسابات، فمواجهة التأسلم تفسر أساسًا بدور فاعليه في خلخلة الاستقرار وتكدير الأمن العام**

هل تقود فرنسا اتجاهًا أوروبيًّا ضد الإخوان؟

يبدو أن قراري «ماكرون» (مواجهة التأسلم، والتصدي لتركيا) لا يفسران بنفس البواعث والحسابات، فمواجهة التأسلم تفسر أساسًا بدور فاعليه في خلخلة الاستقرار وتكدير الأمن العام، والتصدي لتركيا هو رفض لدورها في سوريا وليبيا ولتحرشها باليونان وقبرص ولممارستها سياسة بالغة الخشونة قائمة على الابتزاز. ولكن تزامن القرارين، إضافة إلى اللغط في تفسير خطاب «ماكرون»؛ كل هذا سمح للإخوان وتركيا بالزعم بأن فرنسا شنت حربًا صليبية على الإسلام، وأن من يتحالف معها يغدر بالدين، وهذا الخطاب التركي الإخواني سمح لـ«ماكرون» وأنصاره بالزعم بأن مشكلة تركيا والإخوان ليست مع شخص الرئيس «ماكرون» بل مع النموذج الحضاري لفرنسا، وقطعًا المقولة الثانية (الفرنسية) أكثر دقة من الأولى (التركية).

ما هو غامض هو دور تركيا والإخوان في الهجمات الإرهابية التي ضربت فرنسا والنمسا. من الواضح أن الخطاب التحريضي لعب دورًا كبيرًا في دفع الإرهابيين إلى التحرك، ولكن الحكومة الفرنسية لم تتكلم عن دور مباشر لأجهزة الدولة التركية في التحضير لهذه الحوادث، ولكنها اتهمت ناشطًا إخوانيًا في حادث مقتل المدرس «باتي». وفي المقابل، قال بعض الخبراء إن هجوم القوميين الأتراك على أرمن في مدينة فرنسية تم غالبًا بمباركة أنقرة. وعلى أية حال، تملك تركيا أدوات تسمح بزعزعة استقرار فرنسا، مع وجود نصف مليون تركي في هذه البلاد، وتصاعد دور العناصر التركية في التأسلم الحركي. وفي المقابل، تجتهد فرنسا في التعامل مع الخطر الآتي من الداخل، رغم التأييد الشعبي ورغم التمسك الفرنسي الشديد بالنموذج العلماني.

وهنا يثار التساؤل حول موقف باقي دول الاتحاد الأوروبي من المواجهة بين فرنسا وجماعات الإسلام السياسي، ومن الإرهاب، وهل أوروبا ذاهبة إلى تصنيف الإخوان كمنظمة إرهابية؟. سنقول إنه من المبكر الرد على هذا التساؤل، ما يمكن قوله إن هناك ظهورًا تدريجيًا لنوع من الإدراك للدور الحقيقي للإخوان المسلمين في زعزعة الاستقرار ولطبيعة علاقاتهم مع

التنظيمات الجهادية. وهذا حث المستشار النمساوي «كورتز» على التصريح بضرورة محاربة وتجريم كل فصائل المتأسلمين، لا يتسع المجال لرصد وتقييم كل المؤشرات، ونكتفي بالقول إن المستشارة الألمانية «ميركل» تحدثت لأول مرة عن صراع مع الإرهاب المتأسلم بعد عملية فيينا. أغلب الزعماء الأوروبيين كانوا يتفادون وصف الإرهاب بالمتأسلم، مكتفين بربطه بال«تطرف»، وتساءل المراقبون: هل الصلات الوثيقة مع النمسا ه ي التي حثت «ميركل» على هذا التغيير؟

بصفة عامة، لا نعتقد أن اقتراح تصنيف الإخوان على أنها منظمة إرهابية سيلقى إجماعًا أوروبيًّا الآن. أولًا هناك عدد من الدول أغلبها من أوروبا الشرقية لم يضربها الإرهاب إلى الآن، ولا تريد «فتح جبهة» لا تخصهم في تصورهم. وثانيًا هناك من يتصور ويكتب أن فرنسا والنمسا حالات خاصة، نظرًا لسوء أحوال المسلمين فيهما، ولمشاركتهما النشطة في الحرب على «داعش». وأيًّا كان تقييم هذا التصور فلا شك أنه موجود.

وأخيرًا ..

فإن إعلان الحرب على الإخوان يؤثر طبعًا على العلاقات مع قطاعات من المسلمين الأوروبيين ومع تركيا وغيرها من الدول الإسلامية، وهذا يدفع إلى القول بأن السلوك التركي والقطري التحريضي سيلعب دورًا في قرار اتخاذ أو تفادي اتخاذ مثل هذا القرار، وإلى التشديد مجددًا على محورية الدور الألماني. إلى الآن تسعى السلطات الألمانية إلى تفادي صدام مع تركيا، لأسباب أهمها أهمية الجالية التركية في ألمانيا، وقدرة الرئيس التركي على تحريكها، وبالتالي فإنه من المتوقع أن ترفض برلين أي قرار يصنف الإخوان كتنظيم إرهابي رغم كراهية «ميركل» للرئيس التركي.

بيد أن الأمور أكثر تعقيدًا مما يبدو، الرئيس الفرنسي السابق «ساركوزي» أقام علاقات ممتازة مع قطر، وسمح للإخوان بحرية حركة رغم معاداته الشديدة للرئيس التركي وعلاقاته السيئة معه. فهل يمكن تصور سيناريو توجد فيه دول أوروبية تحارب الإخوان، وتقدم تنازلات للرئيس التركي أو العكس؟. يبدو هذا مستبعدًا الآن، ولكن الخبرة السابقة تحذر من التسرع في القطع بأمر ما.

شبكات الإخوان في الولايات المتحدة:

مؤسسية التأثير

صلاح وهبه
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«أيها الإخوان إن وطنكم لا تنتهي حدوده بحدود مصر، بل تمتد إلى كل شبر أرض فيه مسلم». تكشف هذه الكلمات التي صاغها حسن البنا في خطابه إلى مجموعات الإخوان في القطر المصري في عام 1931 بشأن فلسطين المحتلة، لتكشف عن رغبة جامحة لدى مؤسس التنظيم في الانتشار الواسع لجماعته وأفكارها في كل أقطار الأرض، وأن المنتسبين لجماعته بمثابة شعب ذي طبيعة خاصة يعيش في وطنٍ مترامي الأطراف.

وكشفت تحركات حسن البنا أن نداءه ورغبته في انتشار الجماعة بمختلف دول العالم، لم تكن مجرد شعارات رنانة، وإنما استراتيجية بعيدة المدى. بشكل عام لم يقتصر نشاط الإخوان على دول ومناطق الشرق الأوسط وأوروبا فحسب، وإنما امتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ خمسينيات القرن الماضي، وتزايد عدد الوافدين من أعضاء الجماعة إلى الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة بعد تضييق الخناق عليهم في مقرّ الجماعة الأم في مصر إبان حكم الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر»، وعملت الجماعة خلال تلك السنوات الطويلة على اختراق المجتمع الأمريكي وخلق شبكة واسعة من العلاقات والنفوذ.

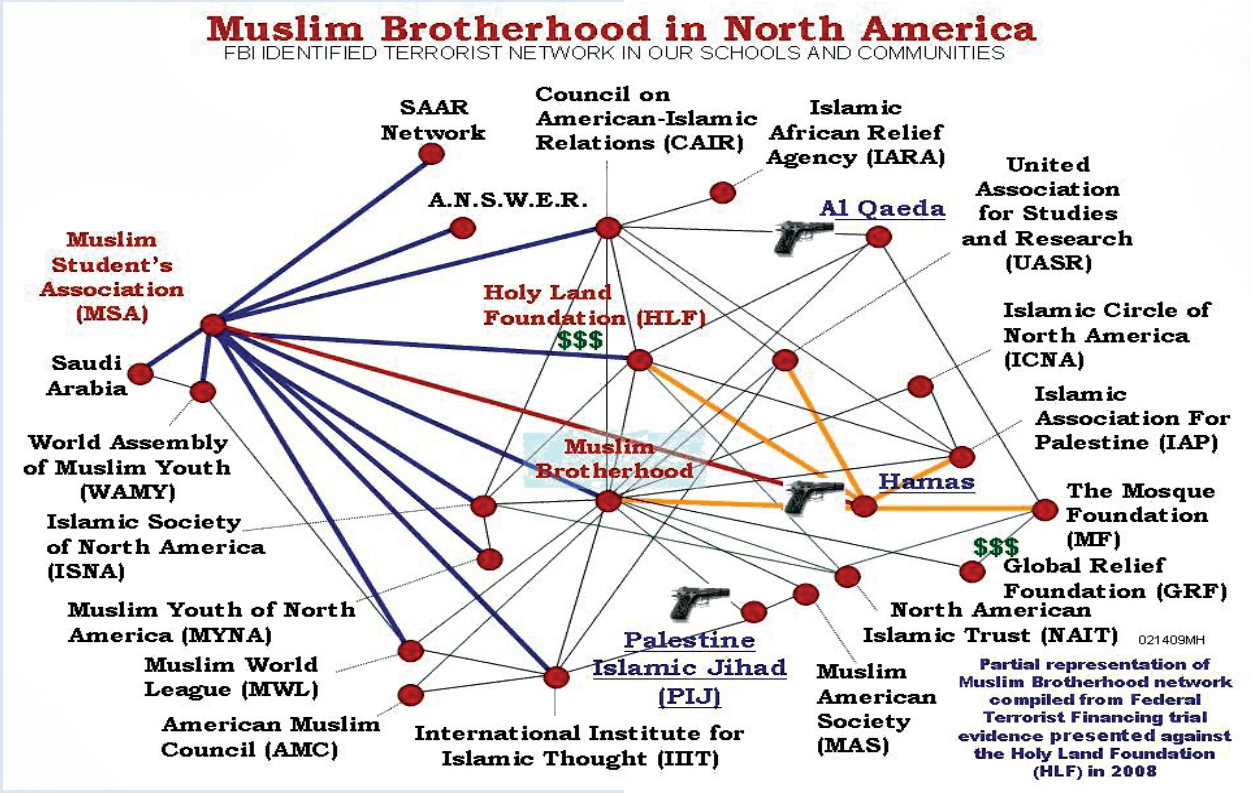

حلقات الاتصال الأولى

مع تولي الولايات المتحدة قيادة المعسكر الغربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ أول تواصل ظاهر بينها وبين جماعة الإخوان من خلال مقابلة بين حسن البنا و«فيليب أيرلاند»، السكرتير الأول للسفارة الأمريكية بالقاهرة في 29 أغسطس 1947. طلب البنا من واشنطن تكوين «مكتب مشترك» من الإخوان والأمريكان لمكافحة الشيوعية، ثم تعززت علاقة الإخوان بواشنطن في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، لا سيما عقب قرار حل الجماعة، بعد قيام عناصر منهم بمحاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس الأسبق جمال عبدالناصر المعروفة بـــ«حادثة المنشية 1954».

كانت هناك بعض الشخصيات التي فتحت قنوات الاتصال بين جماعة الإخوان والولايات المتحدة، أبرز هذه الشخصيات سعيد رمضان (مهندس العلاقات الخارجية للجماعة في الأربعينيات والخمسينيات) وأحمد القاضي (الأب الروحي للإخوان في الولايات المتحدة):

- يعد «سعيد رمضان» المؤسس الأول لعلاقات جماعة الإخوان في الخارج وذلك لنشاطه المؤثر منذ التحاقه بالجماعة، ومصاهرته لحسن البنا. بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 في مصر بدأ الاهتمام الأمريكي بالأفكار القومية الناشئة في الإقليم العربي، وبدأ الاهتمام يتجه إلى «سعيد رمضان» الذي أصبح بمثابة وزير خارجية الجماعة. في عام 1953 التقى «سعيد رمضان» بالرئيس الأمريكي «دوايت أيزنهاور» بالمكتب البيضاوي في البيت الأبيض، على هامش منتدى عن الثقافة الإسلامية، أقيم المنتدى في قاعدة ناسو التابعة لجامعة برينستون، وكان هذا المنتدى من تنظيم الحكومة الأمريكية، واستدعت المشاركين لأنها ترى أنهم يمكن أن يكونوا متعاونين معها على نحو يعود بالفائدة عليها، وكانت إدارة المعلومات الدولية التابعة للخارجية الأمريكية والتي كانت ملحقة بوكالة المخابرات المركزية منذ عام 1952 من بين الممولين للمؤتمر، وقد أشارت في وثيقة رسمية سرية لها عن أن المؤتمر يهدف إلى جمع شخصيات لها نفوذ كبير في تشكيل الرأي العام الإسلامي في عدة مجالات لتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبالتالي يتضح من هنا العلاقة بين دعوة «سعيد رمضان» ورغبة واشنطن في مواجهة أنشطة السوفيت وعبدالناصر من خلال التيار الإسلامي وفي مقدمته جماعة الإخوان المسلمين.

- أما أحمد القاضي فقد سافر عام 1954 إلى النمسا، والتحق بكلية الطب وتخرج منها عام 1961، وتزوج من أسرة إخوانية، وانتقل إلى الولايات المتحدة عام 1965، وحمل على عاتقه مهمة نشر فكر الجماعة ومنهج حسن البنا وإنشاء قواعد للتنظيم في مختلف الولايات الأمريكية، وإرساء نظام الأسر والتبرعات التي كان يتم جمعها من الأعضاء، وذلك بجانب تنظيم الاجتماعات التي كان يتم خلالها تحديد استراتيجية الجماعة في المراحل اللاحقة وطرق جذب المزيد للانضمام إلى التنظيم.

- لعب أحمد القاضي دورًا حيويًا للغاية في تأسيس المنظمات التابعة للإخوان بالولايات المتحدة وأمريكا الشمالية، وتولى عددًا من المناصب الرئيسية في تلك المنظمات، وتولّى قيادة الجماعة في أمريكا منذ عام

1984، وتم استجوابه بصفته قائد الإخوان من جانب السلطات الفيدرالية عن الأنشطة الداخلية للتنظيم في أمريكا، لكنه زعم أن الجماعة قامت بمجهودات لخدمة مسلمي الولايات المتحدة. وأسس مشروعًا «أكبر» في فلوريدا الذي كان يضم عيادة طبية عالية المستوى ومدرسة إسلامية ومسجدًا كبيرًا، لتكون نواة لمشروع كلية طب إسلامية بأمريكا لاستقطاب الدارسين العرب والمسلمين، لكن هذا المشروع تسبب في أن يعزله التنظيم الدولي من قيادة الجماعة في الولايات المتحدة عام 1994.

- يمكن اعتبار عام 1982 بداية للتواصل الأوسع مع الإدارة الأمريكية وقادة الإخوان، فقد تم استقبال عمر التلمساني بزخم في زيارته للولايات المتحدة؛ وفي أعقاب عودته أعلن في اجتماع لمكتب الارشاد في 15 سبتمبر 1985، عن قرار الإدارة الأمريكية اعتزامها دعم الجماعات الدينية -اتساقًا مع سياستها في أفغانستان في هذه المرحلة- من خلال الجمعيات وذلك عن طريق سفاراتها في البلدان الإسلامية.

- ومن هذه المرحلة بدأ ينشط الإخوان في الولايات المتحدة، وتمكنوا من تأسيس جماعة ضغط مؤيدة لهم من خلال المنظمات التي أسسوها أو التغلغل في بعض مراكز الأبحاث. ويعد «عبدالرحمن العمودي» أبرز الأمثلة على نشاطهم داخل المؤسسات الأمريكية، فهو إخواني من أصول إريتيرية، وأصبح مستشارًا للرئيس «بيل كلينتون».

استراتيجية الإخوان لاختراق المجتمعات الغربية

سعت جماعة الإخوان المسلمين إلى اختراق المجتمعات الغربية والتغلغل فيها بشكل كبير، بهدف الوصول إلى النخبة المؤثرة سياسيًّا واقتصاديًّا وإعلاميًّا في تلك الدول، لإيجاد حلقة تواصل مباشرة لتحقيق مصالحهم وحماية مشروعاتهم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أجل ذلك اتبعت الجماعة استراتيجية بطيئة وطويلة المدى تقوم على انتشار الجمعيات والمنظمات الطلابية بجانب المنظمات الثقافية والدينية بين أوساط الطلبة العرب والمسلمين في مختلف الولايات، لتتحول سريعًا بعد ذلك إلى مجالس في كل الولايات بطريقة عنقودية لتحقيق نمط واسع من الانتشار، وهي نفس الاستراتيجية التي اتبعتها الجماعة في أوروبا وبعض الدول العربية.

تعد وثيقة «استراتيجية عالمية للسياسة الإسلامية» التي عرفت بين الأوساط الأمنية الأوروبية باسم وثيقة «المشروع» والتي ضبطتها أجهزة الأمن السويسرية في 7 نوفمبر 2001 عند مداهمة فيلا «يوسف ندا» أحد أبرز قيادات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ومدير بنك التقوى الذي يرتبط بعمليات تمويل وثيقة لجماعة الإخوان، في حي «كامبيون» على الحدود الإيطالية السويسرية بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر كاشفة بشكل كبير لبنود تلك الاستراتيجية.

أرّخت تلك الوثيقة في 1 ديسمبر عام 1982 وتحمل اسمًا كوديًّا وهو تقرير س / 5 / 100 وتتضمن 12 محورًا وتمثل توجهًا مرنًا متعدد المرحل وطويل الأجل من أجل اختراق المجتمعات الغربية، وأشار «يوسف ندا» في التحقيقات التي أجرتها معه أجهزة الأمن السويسرية إلى أن تلك الوثيقة من إعداد باحثين إسلاميين تابعين للجماعة.

كانت محاور الوثيقة كالتالي

المحور الأول:

معرفة أرض الواقع واعتماد المنهجية العلمية في التخطيط والتنفيذ.

المحور الثاني:

الجدية في العمل.

المحور الثالث:

الجمع بين الالتزام العالمي والمرونة المحلية.

المحور الرابع:

الجمع بين الاشتغال بالسياسة وعدم الانعزال من جهة، والتربية المستمرة للأجيال والعمل المؤسسي من جهة أخرى.

المحور الخامس:

لسعي لإقامة الدولة الإسلامية والعمل الموازي التدريجي في السيطرة على مراكز القوى المحلية من جهة أخرى واستخدام العمل المؤسسي وسيلة لذلك.

المحور السادس:

العمل بإخلاص مع الجماعات والهيئات الإسلامية في محاور مختلفة وبالاتفاق على قدر مشترك من النقاط «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه».

المحور السابع:

قبول فكرة نوع من التعاون المرحلي بين الحركات الإسلامية وغيرها من الحركات الوطنية وفي قضايا عامة وفي بعض النقاط غير الخلافية.

وبقراءة سريعة في محاور الوثيقة، نجد أن الجماعة قد أوجدت خطة متكاملة بداية من تكوين شبكة علاقات واتصالات مع المجتمع المستهدف وصولًا إلى التنسيق مع الجماعات الجهادية حول العالم ودعمها بأشكال مختلفة، بالإضافة إلى تكوين فرع مُخصص لرصد المعلومات المختلفة لاتخاذ القرارات السياسية للجماعة في الدولة محل الاختراق، مع الاعتماد بشكل كبير على سياسة إعلامية واضحة تخدم أهداف الجماعة وهو ما نراه حاليًا في عدد من دول العالم.

استراتيجية الإخوان لاختراق المجتمع الأمريكي

استفاد الإخوان من صدور قانون الهجرة والجنسية الجديد عام 1965 ليكون بداية تحول كبير في اختراق الجماعة للولايات المتحدة الأمريكية، وتدفق عدد كبير **من عناصر الجماعة الإخوان من مصر والدول العربية وآسيا إلى هناك. مرت عملية اختراق المجتمع الأمريكي بعدة مراحل، أهمها:**

المرحلة الأولى: مرحلة التجميع والحشد، بدأ تشكيل الحركة بالتزامن مع بدء الفاعلية الإسلامية في أمريكا الشمالية أو قبلها بقليل، حيث بدأ تشكيل المتطوعين لكن بدون أي إطار تنظيمي، وكانت مجرد مجموعات من المتحمسين أو الناشطين كانوا في بلادهم من الإخوان أو من جماعة أخرى أو ليس لهم أدنى انتماء فجمعهم النشاط والعمل مع الفريق، وبهذا كانت مرحلة غرس بذرة الإخوان في أمريكا الشمالية.

المرحلة الثانية: ذات الطابع التنظيمي، حيث تم عمل مجموعات على مستوى دول أمريكا الشمالية ولديهم إطار تنظيمي تنسيقي يسمى بـ«مجلس التنسيق» والذي أولى اهتمامه بالتنسيق بين جهود المجموعات الدولية والتحقق من مدى فاعليتها والاستفادة من تجاربها والخروج بتوصيات لكنها غير ملزمة للمجموعات وليست في إطار تنظيمي حتى الآن.

ثم تنامت هذه المجموعات لتفرز قادة لها ثم يتم عمل مجموعة تنسق وتجمع بين قادة المجموعات في غياب أعضاء المجموعة الأقل في السلم القيادي، وعليه تم إلحاق بعض الدول التي ليس لديها مجموعة ممثلة في «مجلس

التنسيق» أن تنضم إلى أقرب مجموعة في الدولة المجاورة لها كما كان الحال بالنسبة لمصر والعراق والأردن.

ثم أضافت جماعة الإخوان في تلك المجموعات بعض إطاراتها الفكرية والهياكل التنظيمية التي أوجبت عليهم الانتماء للجماعة وعليه أمدتهم الجماعة بكل ما يحتاجونه من كتب ومواد دعائية ودعوية وغيرها مما ييسر لهم حمل فكر الإخوان وترويجها، وكان الإطار التنظيمي لجميع هذه التنظيمات هو الجماعات الثقافية الإسلامية وليس جماعة الإخوان بشكل مباشر، وأن الإسلام هو السبب الأساسي لانخراط الشباب في هذه المجموعات.

وعمد الإخوان في تلك المرحلة إلى تجنيد عدد من الشباب المنضمين لتلك الجماعات بشكل انتقائي، ثم يتم إخضاعهم لبرنامج مكثف يقوم على التعرف على مبادئ الجماعة ودعوتها، وينتهي عند تقديم البيعة والتأكيد على أن الانضمام للإخوان ليس تشريفًا، ولكنه تكليف للمسلمين بهدف التضحية بالغالي والنفيس من أجل إعلاء كلمة الدين، وتوصيل أعضاء الإخوان في كل ولاية ببعضهم بعضًا بشكل تنظيمي في المحيط المعيشي لتكوين الأسر الإخوانية التي كانت تنظم اجتماعًا مرة كل شهر أو ستة أسابيع، وكان الاهتمام الأساسي الدفع بهذه العناصر إلى الصفوف الأولى للاتحادات.

الهدف الاستراتيجي لجماعة الإخوان في الولايات المتحدة

جاءت وثيقة «مذكرة تفسيرية: للهدف الاستراتيجي العام للجماعة في أمريكا الشمالية» والتي أرخت في 22 مايو عام 1991 لتكشف خطوات الجماعة لاختراق المجتمع الأمريكي بشكل خاص.

وقد ضبطت تلك الوثيقة في عام 2004 عندما لاحظ أحد ضباط الشرطة الأمريكية في «مريلاند» امرأة تقوم بتصوير أجزاء من جسر خليج «تشيسابيك» وتم القبض عليها وعلى سائق السيارة التي كانت تستقلها وكان يدعى «إسماعيل البراسي» عضو تنظيم الإخوان، وهو ذو أصول فلسطينية ويحمل الجنسية الأمريكية، وبتفتيش المنزل الخاص بهما بولاية فيرجينيا، عثر على تلك الوثيقة التي أعدها «محمد أكرم» عضو جماعة الإخوان المسلمين في أمريكا، بالإضافة إلى 5 آلاف وثيقة أخرى متعلقة بالجماعة.

تقدم المذكرة خريطة كاملة لأهداف الجماعة في الولايات المتحدة فيما أطلقت عليه الجماعة عملية «التوطين»، ونصت الوثيقة «على عناصر الإخوان في الولايات المتحدة أن يعوا أنهم في «عملية جهادية حضارية» بكل ما تحمله الكلمة، ونوع من أنواع الجهاد العظيم لهدم الحضارة الغربية من داخلها وتخريب بيوتها الشقية بأيديهم وأيدي المؤمنين لكي يتم جلاؤهم».

وتوضح المذكرة في بدايتها الهدف العام من الوثيقة ومفهوم التوطين وعمليته، ومؤسسات التوطين الشاملة وهو الجزء الأهم في الوثيقة، إذ كشف عن خطوات الجماعة لاختراق المجتمع الأمريكي على المستويات (السياسية – الإعلامية – الاقتصادية – الأمنية - العلمية والمهنية – الثقافية والفكرية – الإدارية والتنظيمية – القانونية - الاجتماعية – الدعوية – الشبابية – المؤسسات النسوية).

شبكات جماعة الإخوان في الولايات المتحدة

بدأت الجماعة تأسيس الكيانات والمؤسسات لها من خلال ثلاث محطات رئيسية، المحطة الأولى كانت من خلال العمل الطلابي وكانت تقوم على استغلال الطلبة الدارسين من العرب والمسلمين في الأوساط التعليمية الأمريكية. وتأسست المحطة الثانية على تكوين منظمات اجتماعية ومهنية بهدف تقديم خدمات اجتماعية وثقافية للمسلمين في أمريكا لزيادة ارتباطهم بالتنظيم الأم بما يضمن استمرار ولائهم للجماعة أو تجنيد أعضاء جدد. والمحطة الثالثة والأخيرة تقوم على تأسيس المنظمات السياسية للقيام بدور سياسي في الداخل الأمريكي لخدمة أهداف الجماعة داخل الولايات المتحدة وخارجها.

الاتحادات الطلابية

لم يقتصر النشاط الإخوان المؤسسي على الجمعيات فقط وإنما بدأ من العمل النقابي من خلال عدد من الاتحادات التابعة للجماعة في بداية اختراقها للمجتمع الأمريكي، فقد تأسس أول اتحاد في 1 يناير عام 1962 بجامعة الينوي الأمريكية وانضم إليه لاحقًا اتحادات من ولايات إنديانا ومينوسوتا ويقدر عدد أعضاء هذا الاتحاد بحوالي 15 شخصًا الذي تضاعف خلال شهور قليلة ليصل إلى حوالي 200 فرد.

كما أسست الجماعة اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة وكندا عام 1963 كما سعت للدخول إلى العمل النقابي من خلال اتحاد الأطباء المسلمين فى 1967، واتحاد الأطباء والمهندسين الإسلاميين فى 1969، ونقابة العمال الإسلامية الاجتماعية عام 1971، واتحاد العلميين الاجتماعيين الإسلاميين في 1972، واتحاد المهندسين والعلميين الإسلاميين فى 1974، ورابطة الشباب المسلم العربي عام 1977.

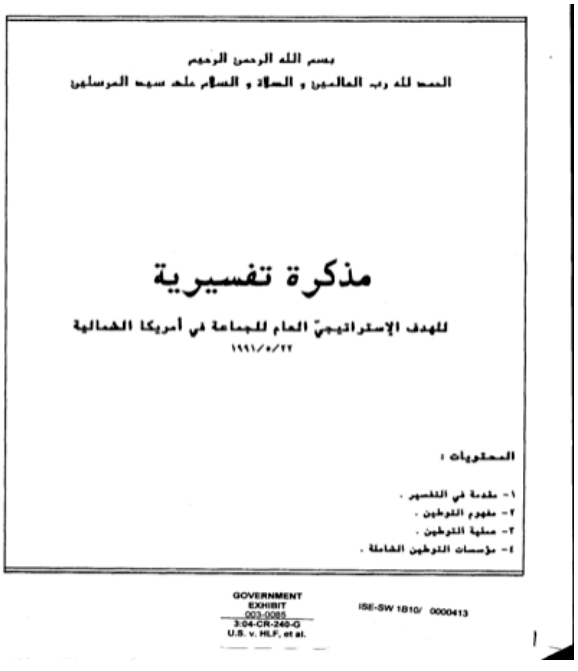

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين

مذكرة تفسيرية

للهدف الإستراتيجيّ العام للجماعة في أمريكا الشمالية

١٩٩١/٥/٢٢

المحتويات :

١- مقدمة في التفسير .
٢- مفهوم التوطين .
٣- معيقات التوطين .
٤- مؤسسات التوطين القائمة .

GOVERNMENT EXHIBIT 003-0085 3:04-CR-240-G U.S. v. HLF, et al.

ISE-SW 1810/ 0000413

1

المنظمات والمؤسسات

جمعية الطلاب المسلمين

تأسست في عام 1968 وكانت تعمل في السنوات التي سبقت تأسيسها بشكل غير رسمي، وكانت هدفها الأساسي قبل إقرار قانون الهجرة والجنسية الجديدة يقوم على إعداد ورعاية الطلبة العرب والمسلمين المغتربين في الجامعات الأمريكية المختلفة لعودتهم إلى أوطانهم بعد انتهاء دراستهم ليكونوا أعضاء فاعلين في تنظيم الإخوان وباقي جماعات الإسلام السياسي بصفتهم مؤهلين تأهيلًا عالميًا، مما يساهم في وصول تلك الجماعات إلى السلطة في يوم من الأيام.

الوقف الإسلامي بأمريكا الشمالية

تأسس في 23 مايو عام 1973 بناء على شراكة بميزانية قدرها 340.000 دولار بين مسجد الأمين بمدينة جاري بولاية إنديانا، ومكتب «كان آن أربار» لخدمات الكتب في ميتشيجين، و«العالمية» لطباعة الرسوم المتحركة في مدينة تاكوما بواشنطن وميريلاند، و«الإسلامية» لخدمات الكتب بمدينة سينسيناتي بولاية أوهايو، ويهدف الوقف إلى خدمة الطلاب المسلمين في أمريكا وكندا من خلال أنشطة غير هادفة للربح، وقد حصل الوقف الإسلامي في سبتمبر 1976 على قطعة أرض وصلت مساحتها إلى 124 فدانًا غرب مطار إنديانا بوليس بولاية إنديانا، لبناء مبنى ليكون المقر الدائم لاتحاد الطلاب المسلمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

التاريخ : ٢٢/ ٥/ ١٩٩١

الأخ الحبيب / فضيلة المسؤول العام حفظه الله .
الأخ الحبيب / أمين مجلس الشورى حفظه الله .
الأخوة الأحبة / أعضاء مجلس الشورى حفظهم الله .

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ... و بعد

أحمد الله تعالى أن تكونوا و أهليكم و من تحبون بين عوائلكم على أحسن حال ترضيه عز و جل .

أتوجه إليكم بخطابي هذا راجيا أن يحظى اهتمامكم و يلقى حسن رعايتكم فأنتم أهل المسؤولية و أصحاب الأمانة . بين أيديكم « مذكرة تفسيرية » أعلمت في تدوينها على لا تبقى حبيسة الصدر و العقل . و لكي أشاركم جزءاً من المسؤولية الملقاة على عواتقنا في قيادة الجماعة في هذه البلاد .

و لعلّ الذي شجعني على أن أتقدم بالمذكرة في هذا الوقت بالذات هو احساسي « بمبادرة أمل » و اشراقة خير تبشر بأننا بدأنا ندخل مرحلة جديدة من مراحل العمل الاسلامي في هذه القارة .

و الأوراق التي بين أيديكم ليست ترفا زائداً أو خيالات و هواجس مرّت في مخيلة أحد إخوانكم . و إنما هي آمال و طموحات و تحديات أرجو أن تشاركوني فيها أو بعضها . و لا أدّعي لها العصمة و الصواب المطلق . و إنما هي اجتهاد يحتاج منكم الى دراسة و نظر و تفصيل و تأصيل .

و طلبي من إخواني ... أن يقرأوا المذكرة و يكتبوا ما شاءوا من تعليقات و تصويبات . مع العلم أن الفترة بين أيديكم ليست قريبة أو ضيقة جديداً منيناً لا أعمل له . و انما هو محاولة لتفسير و شرح بعض ما جاء في الخطة بعيدة المدى . و التي اعتمدناها و أقررناها في مجلسنا و مؤتمرنا عام (١٩٨٧) .

فلا تحمل أخي الكريم بإلقاء هذه الأوراق بعيداً لتكرة انشغالك و حسبك .. كل الذي أطلبه منك أن تقرأها و تعلق عليها . علّنا نستكمل مع بعضنا مشروع نهضتنا و مشروع أمتنا الاسلامي في هذه البقعة من العالم . و لئن فعلت لأكونن لك من الشاكرين الممتنين .

• كما و أرجو من أخي الكريم أمين المجلس حفظه الله أن يدرج موضوع المذكرة على جدول أعمال المجلس في إجتماعه القادم .

و جزاكم الله خيراً و حفظكم ذخراً لدعوته

أخوكم / محمد أكرم

ISE-SW 1810/ 0000414

2

صندوق الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة

تأسس الصندوق في بداية السبعينيات وتولى الإخواني أحمد القاضي منصب الأمين العام للصندوق، وكان يجوب الولايات لجمع التبرعات وحصص المشاركة والتي كانت تقدر بـ3% من إجمالي دخل الفرد الإخواني، بهدف تمويل مشاريع الجماعة الدعوية والمؤتمرات والندوات وطباعة ونشر الكتب التي تحملها فكر الإخوان وغيرها.

وخلال قيادة أحمد القاضي للإخوان اعتمد على فكرة تنظيمية جديدة لتقييم ومراقبة الأداء تقوم على قيام مجلس شورى الجماعة الذي يخضع لإشراف مسئول الإخوان، بإصدار قرارات تنفيذية يتم توزيعها على المناطق المختلفة بالولايات المتحدة، ويقوم مسئولو تلك المناطق بتوزيعها على الأعضاء حتى تصل إلى العضو البسيط في الإخوان والذي يمثل نهاية الهرم التنظيمي، وهو ما انعكس على أداء الجماعة التي ظهرت بشكل مختلف جدًا من زاوية التركيز على الأهداف الكبرى للارتقاء بوضع الجماعة في المجتمع الأمريكي.

الدائرة الإسلامية لأمريكا الشمالية

تم اعتمادها رسميًا في عام 1979 ولكنها تمارس العمل الفعلي منذ عام 1968 وهي جزء من جمعية الطلاب المسلمين، وركزت أعمالها في البداية على التعليم والتنمية الروحية للمسلمين الأمريكيين، ومع بداية الثمانينيات توسع نشاط المنظمة وبدأت في تدشين عدد من المشاريع التوسعية لجذب عدد اكبر من

الأعضاء وخصصت أنشطة للنساء والفتيات، وأنشأت فرعًا لها في جاميكا بجانب التوسع في إنشاء الفروع في مختلف الولايات الأمريكية وشكلت الدائرة مجلسًا خاصًا للعدالة الاجتماعية في عام 2009، وتعاونت مع العديد من المنظمات الأخرى التابعة للإخوان لتحقيق التكامل فيما بينهم.

اتحاد الإسلاميين الأمريكيين من أجل فلسطين

تأسس ذلك الاتحاد عام 1981 وذلك تنفيذًا لتوجيهات التنظيم الدولي للجماعة باستحداث لجنة فلسطين على مستوى تنظيمات الإخوان في أي دولة تتواجد بها، ونشط الاتحاد بشكل كبير عقب الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وقام كل من الشيخ عمر الصابوني، ومحمد جاجليت، ومحمد الحانوتي، وموسى أبو مرزوق، وجمال سعيد، وجمعيهم من كوادر جماعة الإخوان في فلسطين ويحملون الجنسية الفلسطينية باستثناء جمال سعيد الذي يحمل الجنسية الأردنية.

الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية

تأسست في يناير 1983 بواسطة عدد من الطلبة الفاعلين في جمعية الطلاب المسلمين في ولاية إنديانا، تمحورت أهدافها في البداية حول قضايا دينية واجتماعية بالأساس لتوثيق ثقة المسلمين في أمريكا بدينهم، وخلق روابط بين الأسر والأجيال المختلفة من خلال تنظيم مؤتمرات سنوية التي تكون فرصة للتعارف واحيانًا الزواج بين أبناء الجالية.

ولكن الجمعية طورت نفسها بعد ذلك لتدخل المجال السياسي من خلال إنشاء المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية وذلك بهدف تحقيق وزن سياسي حقيقي للجمعية وأعضائها في الولايات المتحدة، كانت تلك الجمعية تحمل الفكر الإخواني بشكل واضح إذ قامت مطبعة الجمعية في 1990 بنشر نسخة مترجمة من كتاب «معالم في الطريق» لـ«سيد قطب»، كما حمل غلاف مجلتها الشهرية «الآفاق الإسلامية» عدد مارس/أبريل عام 1999 صورة مؤسس الإخوان «حسن البنا» وكان العدد بالكامل عن أفكاره وشخصه ونشأته، ولكن ذلك الأمر لم يستمر طويلًا، إذ حدث تحول كبير في سياسة الجمعية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأصدر مجمع الفتاوى الذي أسسته الجماعة فتاوى ضد الإرهاب، ولكن من المرجح أن هذا التغير كان شكليًّا فقط من أجل الحفاظ على كيان الجمعية من أية مخاطر جراء هذا الأمر.

مؤسسة سار

تأسست في 23 يوليو 1983 بمدينة هيريندون بولاية فيرجينيا، وتكون مجلس إدارة المؤسسة من هشام يحيى الطالب، وجمال الدين بارزينجي، وأحمد الحاج توتونجي، وإسماعيل الفاروقي، وعبدالحميد سليمان، وآخرون من أحد البنوك العربية، وكانت المؤسسة تهدف لخدمة المسلمين في الشرق الأوسط وآسيا، واعتمدت في بدايتها على التبرعات ولكنها تحولت إلى الاستثمارات الضخمة لاحقًا.

وكانت المؤسسة تحصل على قرابة 20 مليون دولار سنويًّا، واتجهت إلى تمويل المنح الدراسية الطلابية للمسلمين الراغبين في الدراسة في الولايات المتحدة، وسريعًا أصبحت من العلامات المميزة في أمريكا في الثمانينيات ولها استثمارات ضخمة في العقارات والمواد الغذائية والعصائر بعد شرائها شركة مار جاك في جورجيا وأنشأت مصنع خاص بها، وافتتحت فروعًا لها في شيلي وزيمبابوي.

وقامت مؤسسة سار بتمويل عدد من المنظمات التابعة لجماعة الإخوان في أمريكا مثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي والجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية وغيرها، وتمت تصفية المؤسسة في ديسمبر عام 2000.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

تأسس في عام 1985 بولاية فيرجينيا بهدف تدريب وتثقيف الدعاة والعلماء في مجال أسلمة العلوم الاجتماعية والانخراط في هذا المجال من خلال الكتابة والتحدث بشكل إعلامي بشكل واسع النطاق، ووجه المعهد جانب كبير من اهتمامه بنشر الكتب المؤثرة في العالم الإسلامي في مختلف المجالات ونجح في الحصول على 25 مليون دولار من بنك التطوير الإسلامي دعمًا لهذا المشروع.

المجمع الفقهي لأمريكا الشمالية

تأسس هذا المجمع في عام 1986 ويتبع الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية، وبدأت فكرته انطلاقًا من لجنة الشئون الدينية باتحاد الطلاب المسلمين وتطورت لتصبح لجنة فقهية، وتم تسجيل المجمع في 14 يونيو 1994 بولاية فيرجينيا، وتولى إدارته طه جابر العلواني وجمال الدين بارزينجي وعبدالرحمن العمودي، وحصل المجمع على دعم كبير من المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومؤسسة سار.

منظمة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية

من رحم الاتحاد الإسلامي من أجل فلسطين ولدت تلك المنظمة التي تأسست عام 1988 والتي أسستها الجماعة لتكون ستارًا لجمع التبرعات والأموال بدعوى مساعدة الفلسطينيين والمتضررين من الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن في حقيقة الأمر كان القطاع الأكبر من هذه الأموال يتم توجيهه إلى حركة «حماس» التنظيم الوليد للجماعة في فلسطين.

وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، أعلنت الإدارة الأمريكية عن تجميد الأموال والأصول الخاصة بالمنظمة وهو ما رفضته الكيانات التابعة للإخوان في أمريكا، وفي عام 2008 أصدر القضاء الأمريكي أحكامًا بالسجن على كل من: مفيد عبدالقادر، محمد المزين، غسان العيلاشي، شكري أبو بكر، عبدالرحمن عودة، وجميعهم قيادات في المؤسسة، بمدد تتراوح بين 15 – 60 عامًا بتهم التورط في عمليات غسل أموال لصالح حركة حماس قدرت بـ12 مليون دولار.

المجلس الإسلامي للشئون العامة

تأسس المجلس عام 1988 بواسطة قيادات المركز الإسلامي لجنوب كاليفورنيا وتولى إداراته دكتور «حسان حتحوت» الذي انضم للإخوان عام 1941 على يد مؤسسها «حسن البنا» وكان شديد التأثر به حتى إنه ألف كتابًا بعنوان «العقد الفريد.. عشر سنوات مع الإمام حسن البنا 1942 – 1952» لتوثيق تلك المرحلة من حياته، وعاون «حسان حتحوت» في إدارة المجلس شقيقه «ماهر» وزميلهم الدكتور «الألفي» ودكتور «خالد أبو الفضل».

المجلس الإسلامي الأمريكي

قام الإريتري الأصل «السيد عبدالرحمن العمودي» بدعم من جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس المجلس الإسلامي الأمريكي في عام 1990، وكان يهدف إلى زيادة الوعي السياسي والانخراط في العمل السياسي لدى المسلمين الأمريكيين، ونجح المركز في إبراز مجتمع المسلمين في الساحة السياسية الأمريكية، واستطاع المجلس أن يُضمن جدول افتتاح مجلس النواب الأمريكي دعاء إسلاميًا ألقاه الداعية الأمريكي الإفريقي «سراج وهاج» خلال عامي 1991 و1992، ومنذ عام 1996 أقرت «هيلارى كلينتون» قيام البيت الأبيض بدعوة المسلمين للإفطار خلال شهر رمضان من كل عام في تقليد سنوي، وتوارى المجلس عن الأنظار بعد اعتقال العمودي على خلفيه اتهامه بالتورط في مخطط إرهابي تابع لتنظيم «القاعدة» في سبتمبر 2003.

الجمعية الإسلامية الأمريكية

تأسست عام 1992 بولاية فيرجينيا بواسطة مجموعة من عناصر جماعة الإخوان المهاجرين لأمريكا وتضم قرابة 1000 عضو عامل، وقامت بعمل شراكة كاملة مع «الدائرة الإسلامية لأمريكا الشمالية - ICNA» التي تأسست عام 1972 وكانت تتبع المنهج السلفي وتتبع الجماعة الإسلامية الباكستانية، وكان يتم عقد المؤتمرات السنوية للجماعتين معًا بصورة مشتركة، فمرة يكون المؤتمرICNA – MASومرة أخرى يكون ICNA-MAS، وذلك بهدف تحديد أي المنظمتين صاحبة المناسبة، وأنشأت المنظمة الجامعة الإسلامية الأمريكية وكان «صلاح سلطان» القيادي الإخواني المصري أول رئيس لها.

مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية

تُعد من أقوى الأذرع الإخوانية في الولايات المتحدة، إذ تأسست منظمة مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية والذي يرمز لها اختصارًا باسم «كير» في عام 1994 في العاصمة واشنطن على يد «نهاد عوض» و«عمر أحمد» ذوي الأصول الفلسطينية و«إبراهيم هوبر» ذي الأصول الكندية، وتولى «عمر أحمد» الذي كان يعمل موظفًا في مصنع للتقنيات المتطورة في كاليفورنيا تمويل المنظمة عند انطلاقها، وتفرغ «نهاد عوض» و«إبراهيم هوبر» لتحقيق أهدافها.

واستغلت المنظمة دورها في الدفاع عن حقوق المسلمين والعرب ومواجهة جرائم العنصرية تجاههم والدفاع في عن القضايا الإسلامية في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي، واستغلال هذا الدور في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية لدعم فروع الإخوان المسلمين في الخارج وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي أصبحت تلك المنظمة تلعب دورًا مزدوجًا ذو وجهين، الوجه الداخلي والمعني بالتصدي لقضايا المسلمين وهو ما خلق لها قاعدة عريض من النفوذ في الداخل الأمريكي، ووجه خارجي ويقوم على استغلال هذا النفوذ للتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية لصالح أجندة تنظيم الإخوان.

أثارت أنشطة منظمة «كير» الشكوك حولها وهو ما دفع الصحفي الأمريكي «كريس جوباتز» إلى الادعاء باعتناقه الإسلام وقام بتربية لحيته وتقرب من «أنور الوكيل» إمام مسجد دار الهجرة في العاصمة واشنطن، والتحق بالمنظمة بدعوى التدريب بها على البرامج التي تقدمها لشباب المسلمين، وتقرب بشكل وثيق من قادتها على مدار عام كامل وتمكن من الحصول على محتوى 12

ألف وثيقة وعدد من التسجيلات الصوتية والمحادثات التي كان من المفترض أن يتم إعدامها في مقر المنظمة الرئيسي في واشنطن.

وقام «كريس جوباتز» بالتعاون مع والده «ديفيد جوباتز» والصحفي الأمريكي «بول سبيري» بنشر محتوى ما توصلوا له من وثائق وغيرها في كتاب حمل أسم «مافيا الدين» في عام 2012، وأشار «جوباتز» في كتابه إلى نص إحدى الوثائق المتعلقة بخطة العمل السنوية لمنظمة «كير» والتي نصت على وضع التأثير على أعضاء الكونجرس الموكل إليهم رسم السياسات التي قد تؤثر في حياة المسلمين مثل أعضاء لجان العدل والاستخبارات والأمن القومي كهدف أساسي لها، وذلك من خلال زرع متدربين تابعين للمنظمة في مكاتب أعضاء الكونجرس المختلفة، كما أشارت وثائق أخرى إلى وجود ارتباطات مالية بملايين الدولارات بين «كير» والأذرع الإخوانية المختلفة في أوروبا والشرق الأوسط.

وعلى وقع ما كشفه الكتاب من حقائق وأدلة دامغة شهد عام 2012 تقديم النائب الجمهوري «مايكل باكمان» عضو الكونجرس عن ولاية مينيسوتا، و«ترينت فرانك» عن ولاية أريزونا، و«لويس جومريت» عن ولاية تكساس، بالإضافة إلى عضوين آخرين وهما «توم روني» و«لين ويستمور لاند»، خطابًا إلى مدير المخابرات المركزية الأمريكية، ووزارة الدفاع، ووزارة الأمن الوطني، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية، لاستبيان مدى الاختراق الذي وصلت إليه جماعة الإخوان داخل أروقة النظام السياسي الأمريكي.

وأضاف «توم روني» في خطابه أن جماعة الإخوان نجحت في صفوف الإدارة الأمريكية، ولا بد من أن تقوم المخابرات الأمريكية بتحقيق حول المراكز العليا التي قد يكون اخترقتها الجماعة سواء في الجيش أو المخابرات وما يحمله ذلك من تهديد مباشر للأمن القومي الأمريكي، بينما عارض عدد أخر من نواب الكونجرس هذه التحركات بدعوى أنها عنصرية وأن مكاتب جميع اعضاء الكونغرس مليئة بالمتدربين الشباب الذين يأتون الى واشنطن من حول الولايات المتحدة ويعملون بلا مقابل مادي، ويعتبر المتدربون أنهم حصلوا على فرصة نادرة لمشاهدة تفاصيل عمل الفرع التشريعي.

الصندوق الإسلامي لأمريكا الشمالية

تم تأسيسه عام 2001 على يد أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين ويعد الصندوق بمثابة المحفظة المالية التي يمول من خلالها التنظيم الدولي للجماعة أنشطته بمختلف أنحاء العالم، ويمتلك الصندوق حاليًا أصولًا عقارية في أكثر من 40 دولة حول العالم، ويسيطر على أكثر من 1200 مسجد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدد من المراكز الإسلامية لتكون منصة لنشر أفكار الجماعة وجذب المزيد من الشباب لتجنيدهم.

تداعيات الانتشار الإخواني في المجتمع الأمريكي:

عمدت جماعة الإخوان بعد إرساء قواعدها في المجتمع الأمريكي إلى التركيز على إقامة شبكة علاقات واسعة مع أعضاء الكونجرس والبيت الأبيض ورجال السلك الدبلوماسي ورجال الصحافة والإعلام، ورجال الدين، والمؤسسات الثقافية ومؤسسات الحوار بين الأديان، والجمعيات المتخصصة في مكافحة الرذيلة والإدمان، والمؤسسات العاملة على نشر العدالة والسلام في العالم.

ويمثل «عبدالرحمن العمودي» مدير المجلس الإسلامي الأمريكي مثالًا نموذجيًا لذلك، إذ حاز على ثقة وزارة الدفاع في اختيار رجال الدين الإسلامي المتعاملين مع الجيش الأمريكي، وشارك بالمساهمة المادية في الحملات الانتخابية لعدد من الساسة الأمريكيين سواء في الكونجرس أو البيت الأبيض، إذ ساهم «العمودي» في الحملة الانتخابية لهيلاري كلينتون لترشحها لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، وتمويل الحملة الانتخابية للناشط الجمهوري جروفر نوركيست، وكان على علاقة وثيقة بالرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، وأبلغ دليل على ذلك أن العمودي كان يزور ليبيا بإذن خاص من وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت رغم نص القانون الأمريكي على منع ذهاب الأمريكيين إلى هناك، بالإضافة إلى تعيينه سفير النوايا الحسنة بالخارجية الأمريكية خلال التسعينيات.

كما ساهم العمودي في الحملة الانتخابية الرئاسية للرئيس الأسبق جورج بوش الابن، وألحق نائبه «سامي العريان» بها ليقوم بعدد من الأعمال الانتخابية، وقام «بوش» بعد فوزه بتعيين «سهيل خان» الذي كان على اتصالات وثيقة بتنظيم الإخوان في مكتب الاتصال العام في البيت الأبيض، وهو ما سمح للجماعة بمزيد من الوصول إلى أروقة الحكم في البيت الأبيض.

كما كان يشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات والجلسات المغلقة والعامة مع صناع القرار الأمريكيين وإجراء اللقاءات والحوارات الصحفية مع الصحف الأمريكية حول أوضاع المسلمين في الولايات المتحدة، وهو ما انعكس على مصالح تنظيم الإخوان وتحقيق عدد من المكتسبات في الداخل الأمريكي من جهة، وخدمة

مصالح الجماعة في عدد من دول العالم وفي مقدمتها الشرق الأوسط من جهة أخرى.

وبالرغم من العلاقات المتداخلة للعمودي مع عدد من الشخصيات البارزة في الشأن السياسي الأمريكي التي سمحت له العمل بحرية كبيرة، إلا أنه تم القبض عليه في سبتمبر 2003 لتورطه في مخطط إرهابي لتنظيم القاعدة لاغتيال أحد القادة العرب وضبط وبحوزته 340 ألف دولار.

وكشفت التحقيقات أن تحويل العمودي لملايين الدولارات لصالح جماعات غير شرعية في الخارج بالإضافة لتمويل أنشطة الشيخ عمر عبدالرحمن في أمريكا وحكم على العمودي بالسجن لمدة 23 عامًا.

محددات مستقبل العلاقات بين واشنطن والإخوان:

إن تطلعات جماعة الإخوان تجاه المستقبل تتوقف على قدرة الجماعة على توجيه العلاقات مع واشنطن، وهذه القدرة تتوقف على عدد من المحددات، أهمها:

1. **وضع التنظيم داخل الولايات المتحدة:** يرتبط هذا المتغير بعدد من الأمور يأتي في مقدمتها قوة تأثير شبكات تنظيم الإخوان والمجموعات المرتبطة به داخل الولايات المتحدة.

2. **تراجع قوة التنظيم داخل الدولة الأم:** تواجه جماعة «الإخوان» جملة من التحديات، فعلى صعيد القيادة أعلنت الجماعة تنصيب «إبراهيم منير» المقيم في لندن كقائم جديد بالأعمال في سابقة تعد الأولى من نوعها، وفي مخالفة واضحة للفقه الكلاسيكي للجماعة الذي تبنته منذ نشأتها، والقائم على أن المرشد العام لا بد أن يدير أمور الجماعة من داخل مصر. ويمكن القول إن انتقال قيادة الجماعة من الداخل إلى الخارج يؤكد حجم التحدي الذي تمر به، إذ إنها لا تملك قيادة داخل مصر، ما ينصرف إلى صعوبة هيكلة التنظيم داخل مركزه. أما على صعيد الهياكل التنظيمية للجماعة، فنجد أن الهياكل التنظيمية للجماعة تشهد حالة من الإحلال والتجديد لمواجهة التحديات الحالية، حيث أعلنت إلغاء الأمانة العامة، واستبدالها بتشكيل لجنة معاونة جديدة، برئاسة «إبراهيم منير»، ما يؤكد ضعف البنية التنظيمية والهيكلية للجماعة. مع الأخذ في الاعتبار أن الخبرة التاريخية توضح أن الجماعة لديها قدرة على تجاوز التحديات وإعادة بناء نفسها.

3. **وضع الجماعة خارج الدولة الأم:** بالنظر إلى وضع جماعة «الإخوان « خارج مصر، نجد أن وضعها في الساحة العربية يشهد تحديًا كبيرًا، إذ اتخذت دول الرباعي العربي (مصر، والإمارات، والسعودية، والبحرين) قرارًا باعتماد جماعة الإخوان «حركة إرهابية». أما سوريا فقد اتخذت ذات القرار منذ عام 1982، ناهيك عن حل الجماعة في الأردن بحكم قضائي في عام 2020. وعلى الرغم من أن السودان لم يحظر الجماعة، إلا أن الدولة السودانية بعد الثورة تسعى إلى تفكيكها. وفي السياق ذاته، عملت موريتانيا على تقويض نفوذ الجماعة وإغلاق الجمعيات التابعة لها.

4. **تطور الموقف الأوروبي تجاه جماعة الإخوان،** والناتج عن إدراك خطورة تأثير الإخوان ومختلف جماعات الإسلام السياسي المرتبطة بها على المجتمعات الأوروبية، وظهرت تداعيات تحركاتهم واتجاههم لإقامة مجتمعات موازية داخل المجتمعات الأوروبية قد تتناقض مع هوية هذه المجتمعات وثقافاتها. ولا شك أن السياسات الأوروبية التي تتجه لتقويض تأثير الإخوان أوروبيا ستجد اهتمامًا أمريكيًا قد يطلق إنذارًا مبكرًا للولايات المتحدة يُجلي التهديد الكامن من وجود الإخوان على المجتمع الأمريكي.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2021

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 AL-Merghani St., Heliopolis, Cairo
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861
/ecsstudies